المشاركة السياسية للمرأة البحرينية

تحديات وطموحات

سلسلة دراسات 2018

د.موزة عيسى سلمان الدوي

bipd.org

معهد البحرين للتنمية السياسية
BAHRAIN INSTITUTE FOR POLITICAL DEVELOPMENT

معهد البحرين للتنمية السياسية
مبنى 362
طريق 3307
أم الحصم 333
ص.ب 38955
هاتف 444 821 17 973+

المشاركة السياسية للمرأة البحرينية

تحديات وطموحات

حقوق الطبع والنشر محفوظة

لمعهد البحرين للتنمية السياسيّة

رقم الناشر الدوليّ (ISBN)

978-99958-54-44-7

رقم الإيداع بإدارة المكتبات العامة

2018/د.ع/138

الطبعة الأولى 2018

توجّه جميع المراسلات على العنوان التالي:

معهد البحرين للتنمية السياسيّة

ص.ب: 55066

هاتف: 444 821 17 973+

bipd.org

تأليف

الدكتورة / موزة عيسى سلمان الدوي

أستاذ مساعد علم الاجتماع

جامعة البحرين

المواد المنشورة في هذا الكتاب تعبّر عن رأي كاتبها

ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المعهد

فهرس المحتوى

الموضوع	الصفحة
مرسوم إنشاء المعهد	7
كلمة المعهد	8
مقدمة	9
الفصل الأول: الإطار النظري	11
الفصل الثاني: واقع المشاركة الساسية للمرأة البحرينية	23
الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة	32
الفصل الرابع: مجالات المشاركة السياسية للمرأة - التحديات ودور الدولة في مواجهتها	47
النتائج العامة والتوصيات	92
المراجع	105
أولًا: المراجع العربية	106
ثانيًا: المراجع الأجنبية	107
الملاحق	108
آخر إصداراتنا	121

قائمة الجداول

الموضوع	الصفحة
جدول رقم (1) التطور النوعي للمشاركة الانتخابية	27
جدول رقم (2) تطور التوزيع النوعي للمقاعد النيابية في انتخابات مجلس النواب 2002، 2006، 2010، 2014	30
جدول رقم (3) عدد المقاعد التي حصلت عليها المرأة البحرينية في مجلسي الشورى والنواب والمجلس البلدي من 2002 ولغاية 2014	31
جدول رقم (4) يوضح توزيع عينة الدراسة وفقًا لمتغير السن	37
جدول رقم (5) يوضح توزيع عينة الدراسة وفقًا لمتغير محل الإقامة	38
جدول رقم (6) يوضح توزيع عينة الدراسة وفقًا لمتغير التعليم	39
جدول رقم (7) يوضح توزيع عينة الدراسة وفقًا لمتغير الحالة الاجتماعية	40
جدول رقم (8) يوضح توزيع عينة الدراسة وفقًا لمتغير المهنة	41
جدول رقم (9) يوضح توزيع عينة الدراسة وفقًا لمتغير عدد الأبناء	42
جدول رقم (10) يوضح توزيع عينة الدراسة وفقًا لمتغير الدخل الشهري للأسرة	43
جدول رقم (11) يوضح توزيع عينة الدراسة وفقًا لنمط الأسرة	44
جدول رقم (12) يوضح توزيع عينة الدراسة وفقًا لنمط المسكن	45
جدول رقم (13) يوضح مدى المشاركة في عملية التصويت في الانتخابات	48
جدول رقم (14) يوضح العلاقة بين الحالة الاجتماعية ومدى المشاركة في عملية التصويت في الانتخابات	49
جدول رقم (15) يوضح العلاقة بين السن والمشاركة في عملية التصويت في الانتخابات	50
جدول رقم (16) يوضح أسباب عدم المشاركة في عملية التصويت في الانتخابات	51
جدول رقم (17) يوضح العلاقة بين السن وأسباب عدم المشاركة في عملية التصويت في الانتخابات	53
جدول رقم (18) يوضح مدى تمتع المرأة البحرينية بحقوقها السياسية	55

الموضوع	الصفحة
جدول رقم (19) يوضح أسباب عدم تمتع المرأة البحرينية بحقوقها السياسية	57
جدول رقم (20) يوضح العلاقة بين المهنة وأسباب عدم تمتع المرأة بحقوقها السياسية	59
جدول رقم (21) يوضح العلاقة بين السن وأسباب عدم تمتع المرأة بحقوقها السياسية	60
جدول رقم (22) يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي وأسباب عدم تمتع المرأة البحرينية بحقوقها السياسية	61
جدول رقم (23) يوضح مجالات المشاركة السياسية للمرأة	63
جدول رقم (24) يوضح العلاقة بين المهنة ومجالات المشاركة السياسية للمرأة	66
جدول رقم (25) يوضح العلاقة بين السن ومجالات المشاركة السياسية للمرأة	67
جدول رقم (26) يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي ومجالات المشاركة السياسية للمرأة	68
جدول رقم (27) مدى الموافقة على دخول المرأة في المجالس النيابية والبلدية	69
جدول رقم (28) يوضح أسباب موافقة المبحوثات على دخول المرأة في المجالس النيابية	71
جدول رقم (29) يوضح مدى عضوية المبحوثات في المجلس النيابي	72
جدول رقم (30) يوضح العلاقة بين المهنة وعضوية المجلس النيابي	73
جدول رقم (31) يوضح العلاقة بين الحالة الاجتماعية وعضوية المجلس النيابي	74
جدول رقم (32) يوضح معوقات المرأة في المجالس النيابية	75
جدول رقم (33) يوضح دور الدولة وآلياتها في تدعيم مشاركة المرأة	83
جدول رقم (34) يوضح أهم معوقات المشاركة السياسية للمرأة البحرينية	86
جدول رقم (35) يوضح آليات تعزيز المشاركة السياسية للمرأة وتمكينها	89

مرسوم إنشاء المعهد

مرسوم رقم (39) لسنة 2005م (المواد الثلاث الأولى)
بإنشاء وتنظيم
معهد البحرين للتنمية السياسية

المعدل بالمرسوم رقم (41) لسنة 2008 والمرسوم رقم (81) لسنة 2009

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين
بعد الإطلاع على الدستور،
وعلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (35) لسنة 2001،
وعلى المرسوم بقانون رقم (3) لسنة 2002 بشأن نظام انتخاب أعضاء المجالس البلدية،
وعلى المرسوم بقانون رقم (14) لسنة 2002 بشأن مباشرة الحقوق السياسية،
وعلى المرسوم بقانون رقم (15) لسنة 2002 بشأن مجلسي الشورى والنواب،
وعلى المرسوم بقانون رقم (54) لسنة 2002 بشأن اللائحة الداخلية لمجلس النواب،
وعلى المرسوم بقانون رقم (55) لسنة 2002 بشأن اللائحة الداخلية لمجلس الشورى، وبناء على عرض رئيس مجلس الوزراء،
رسمنا بالآتي:

مادة - 1 -

ينشأ معهد متخصص للتدريب، يسمى "معهد البحرين للتنمية السياسية" يلحق بمجلس الشورى، ويشار إليه في هذا المرسوم بكلمة "المعهد".

مادة - 2 -

يهدف المعهد، في إطار الأسس والمبادئ الدستورية والقانونية، إلى تحقيق الأغراض التالية:

1. نشر ثقافة الديمقراطية ودعم وترسيخ مفهوم المبادئ الديمقراطية السليمة.
2. توفير برامج التدريب والدراسات والبحوث المتعلقة بالمجال الدستوري والقانوني لفئات الشعب المختلفة، وبوجه خاص الفئات التالية:
   (أ) أعضاء مجلسي الشورى والنواب وبعد التنسيق مع المجلسين.
   (ب) أعضاء المجالس البلدية وبعد التنسيق مع هذه المجالس.
   (ج) العاملين في وزارات الدولة والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني.
3. نشر وتنمية الوعي السياسي بين المواطنين وفقًا لأحكام الدستور ومبادئ ميثاق العمل الوطني.
4. دعم وتنمية البحوث العلمية في مجال النظم السياسية والقانون الدستوري.
5. دعم التجربة البرلمانية من خلال شرح آلياتها، وأساليب عملها، وبيان دور السلطة التشريعية الرقابي والتشريعي.
6. دعم تجربة المجالس البلدية، ودورها في خدمة الوطن والمواطن.
7. ترسيخ مبدأ المشروعية وسيادة القانون.
8. توفير البرامج المتعلقة بالدراسات الخاصة بحقوق الإنسان وفقًا لأحكام الدستور، ومبادئ ميثاق العمل الوطني.
9. دعم المراكز والجمعيات القائمة على حماية حقوق الإنسان.
10. تدريس أسس وأطر ومبادئ المشروع الإصلاحي الحديث لمملكة البحرين وفقًا لأحكام الدستور، ومبادئ ميثاق العمل الوطني.
11. تعزيز ونشر ثقافة الحوار وتبادل الرأي.
12. إعداد مؤهلين للانخراط في العمل السياسي.

مادة - 3 -

يباشر المعهد كافة المهام والصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضه، وله بوجه خاص ما يلي:

1. تحديد برامج التدريب والدراسة والبحوث التي تلائم مختلف فئات الشعب.
2. عقد دورات تدريبية خاصة بالثقافة الديمقراطية لمختلف فئات الشعب.
3. عقد الندوات واللقاءات المختلفة لجميع فئات الشعب من أجل تنمية الوعي بالمشاركة في الحياة السياسية بمختلف أشكالها.
4. جمع ونشر وحفظ الوثائق والمبادئ والأبحاث والمعلومات الدستورية وغير ذلك مما يساعد على نشر ثقافة الديمقراطية.

كلمة المعهد

تعد المكانة التي تحتلها المرأة إحدى المؤشرات المهمة التي بات يقاس وفقًا لها مستوى تحضر وتقدم المجتمعات، ومدى التزامها بتفعيل قيم ومبادئ الديمقراطية والمساواة واحترام حقوق الإنسان، والتي شكلت مرتكزًا جوهريًّا للنهوض بمكانة المرأة وتعظيم مشاركتها في الحياة العامة في العصر الحديث.

وقد ترسخت مكانة المرأة البحرينية كشريك فاعل في المجتمع منذ انطلاق المشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المفدى، الذي كفل للمرأة حقوقها السياسية كاملة، من خلال باقة من النصوص الدستورية والقانونية، فتحت أمام المرأة فضاءً رحبًا للمشاركة السياسية، وأعطتها فرصًا متكافئة في الانتخاب والترشح وتفعيل دورها في الشؤون العامة.

وبالإضافة إلى الإطار التشريعي، جاء إنشاء المجلس الأعلى للمرأة في عام 2001، ليضطلع بدور حيوي في تعزيز دور المرأة وتهيئتها للانخراط بشكل إيجابي في مسار الحياة السياسية في المملكة، والنهوض بها على جميع المستويات اقتصاديًّا واجتماعيًّا.

وقد استطاعت المرأة البحرينية أن تثبت جدارتها فيما أنيط بها من مسؤوليات وأدوار، وأن تحقق مكانة متقدمة على صعيد التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهو ما أهلها لتبوّء العديد من المناصب القيادية الرفيعة في السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية.

ويعد موضوع المشاركة السياسية للمرأة البحرينية أحد أهم الموضوعات التي أولاها معهد البحرين للتنمية السياسية اهتمامًا كبيرًا، في إطار أهدافه ومسؤولياته، حيث أطلق المعهد العديد من البرامج الموجهة بشكل خاص إلى دعم التمكين السياسي للمرأة، بهدف رفع الوعي السياسي للمرأة البحرينية، وتعزيز فرص ممارسة حقوقها السياسية التي أقرها دستور البحرين.

وفي ضوء ما يشكله هذا الموضوع من أهمية، حرص المعهد على نشر هذه الدراسة المعنونة بـ "المشاركة السياسية للمرأة البحرينية .. تحديات وطموحات" للدكتورة موزة عيسى سلمان الدوي، والتي تأتي محاولة لمقاربة الواقع الاجتماعي الراهن للمرأة البحرينية، بهدف محاولة الكشف عن أبرز المعوقات التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة البحرينية، ووضع الحلول والاقتراحات التي من شأنها تعزيز التمكين السياسي لها، واستشراف مستقبل المشاركة السياسية للمرأة البحرينية من المجالات المختلفة في ضوء التغيرات والتحولات المحلية والإقليمية والعالمية.

مقدمة

شهدت المجتمعات المتقدمة تطورات كبيرة في مجالات الحياة الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية خلال القرون الثلاثة الماضية، وأسهمت هذه التطورات في تغيير أنساق الحياة الاجتماعية والسياسية. كما أسهمت هذه التطورات في زيادة مشاركة المرأة في المجال السياسي.

وفي القرن التاسع عشر، قطعت الحرية السياسية والمشاركة في ممارسة السلطة السياسية أشواطًا كبيرة على طريق حصول مزيد من الأفراد على حق التصويت. وفي القرن العشرين، ظهرت دولة الرفاه الاجتماعي، وتأخر حصول المرأة على بعض حقوقها السياسية في كثير من الدول المتقدمة إلى النصف الأول من القرن العشرين، فنالت المرأة الأمريكية هذا الحق عام 1920 والمرأة في فرنسا وأسبانيا وإيطاليا عام 1945.

وعلى الصعيد الدولي اهتمت هيئة الأمم المتحدة منذ نشأتها بقضايا المرأة، فأصدرت عددًا من المواثيق والاتفاقيات الخاصة بها، إضافة إلى عدد كبير من القرارات والتوصيات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وعن المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يتضمن اللجنة المعنية بحالة المرأة.

ومما لا شك فيه أن التغيرات التي شهدها واقع المرأة كثيرة ومتعددة ومتداخلة إلى حد بعيد، وينطوي العديد من هذه التغيرات على جوانب إيجابية وأخرى سلبية. وتعتبر مشاركة المرأة العربية في العمل السياسي من أبرز هذه التغيرات، حيث لم يقتصر هذا الجانب فقط على مجرد المشاركة في مختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية. كما نجد أن المرأة في المجتمعات الغربية والعربية قامت بحركات نضال كثيرة من أجل تحسين وضعها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وقد أظهرت هذه الحركات ضراوة مع توهج الثورة الصناعية التي أعطت الانطلاقة الحقيقية لكل التطورات المعاصرة، التي أنهت فصول الظلام التي تحط من قيمة المرأة في المجتمع، فاشتركت المرأة ولأول مرة كقوة نسائية في

الحيـاة العامـة، ومـن ذلـك إلى الحيـاة السياسـية، وتبـوأت المناصـب العليـا بالرغـم مـن محدوديـة هـذه المناصب مقارنـة بالرجل؛ حيث إن المـرأة تحتل نصـف المجتمـع [1].

وتعتـبر البحريـن ذات سـبق في المشـاركة السياسـية للمـرأة، ويظهـر ذلـك متمثـلًا في احتـلال المـرأة البحرينيـة مكانـة مرموقـة في جميـع المجـالات، فرغـم العقبـات والتحديـات الـتي تواجههـا المـرأة البحرينيـة، فقـد عملـت - ولا زالـت تعمـل - علـى إزالـة الحواجـز الـتي تقـف في طريقهـا حـتى تـدرك حقوقهـا وتطـور مـن نفسـها لتتبـوأ المواقـع الهامـة والمؤثـرة في المجتمـع. والمتتبـع لأحـوال المـرأة في المجتمـع البحريـني يـرى بوضـوح التطـورات الملموسـة في السـاحة النسـائية، فالمـرأة اليـوم تعتـبر شـريكًا فعليًّـا للرجـل في كل مجـالات الحيـاة، وخاصـة في ظـل الحقـوق الـتي كفلهـا لهـا التعديـل الدسـتوري في عـام 2002م وميثـاق العمـل الوطـني الـذي عـزز وجـود المـرأة وأضفـى عليـه الشـرعية الدسـتورية [2].

وتتضمـن الدراسـة عـددًا مـن الفصول: الفصـل الأول: الإطار النظري للدراسـة، الأهـداف والتسـاؤلات ومفاهيـم الدراسـة. ويتضمـن الفصـل الثـاني واقـع المشـاركة السياسـية للمـرأة البحرينيـة. والفصـل الثالـث الإجـراءات المنهجيـة للدراسـة. والفصـل الرابـع مجـالات المشـاركة السياسـية للمـرأة - التحديـات ودور الدولـة في مواجهتهـا. وأخـيرًا النتائـج العامـة للدراسـة والتوصيـات.

الفصل الأول
الإطار النظري

أولًا: أهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلى محاولة مقاربة الواقع الاجتماعي الراهن للمرأة البحرينية، بوصفها تشكل قطاعًا بالغ الأهمية، وذلك استنادا إلى منظور تحليل نقدي ينهض على إعادة قراءة وتحليل الدراسات والإحصاءات والمعالجات المختلفة التي انصبت على المرأة وأنماط تفاعلها مع واقعها ومجتمعها، إضافة إلى إعادة قراءة وتحليل بعض اللوائح والقوانين والتشريعات التي تحكم حركة التنظيمات والأنشطة النسائية أو الخاصة بالمرأة البحرينية. وفي ضوء ذلك يمكننا أن نحدد أهداف دراستنا الراهنة على النحو التالي:

1- محاولة الكشف عن أبرز المعوقات التي ما تزال فاعلة ومحددة للمشاركة السياسية للمرأة البحرينية سواء كانت معوقات بنائية اجتماعية، أو معوقات ثقافية وسيكولوجية.
2- تحديد وتعيين واقتراح بعض التوجهات والسياسات التي من شأنها تمكين المرأة البحرينية من المشاركة في المجال السياسي والتي من شأنها دعم مشاركتها في التنمية.
3- الخروج برؤية عن مستقبل المشاركة السياسية للمرأة البحرينية من المجالات المختلفة في ضوء التغيرات والتحولات المحلية والإقليمية والعالمية.

ثانيًا: تساؤلات الدراسة:

في ضوء أهداف الدراسة تمت صياغة مجموعة من التساؤلات سعت الدراسة إلى الإجابة عنها من خلال البيانات والمعطيات الميدانية، وتمثلت تلك التساؤلات في الآتي:

1- ما واقع المشاركة السياسية للمرأة البحرينية في المجالات المختلفة؟
2- ما أبرز المعوقات الثقافية التي تعوق عملية المشاركة السياسية للمرأة البحرينية في المجالات المختلفة؟

3- ما أهم المعوقات البنائية التي تعوق عملية المشاركة السياسية للمرأة البحرينية في المجالات المختلفة؟

4- ما طبيعة العلاقة بين واقع المشاركة السياسية للمرأة البحرينية وطبيعة النظم والمؤسسات الاجتماعية مثل الأسرة والتعليم والإعلام والمؤسسة الدينية وغيرها؟

5- ما أهم الاستراتيجيات والآليات التي يمكن من خلالها تعزيز وتفعيل مشاركة المرأة البحرينية وتمكينها وإدماجها في المجالات المختلفة؟

6- ما مستقبل مشاركة المرأة البحرينية في ضوء التغيرات المحلية والإقليمية والدولية؟

ثالثًا: المفاهيم الأساسية:

ثمة عدد من المفاهيم الأساسية، ينبغي مناقشتها والكشف عن بعض التعريفات المختلفة التي قدمها العلماء والمفكرون والمختصون لكل منها. وحيث إن من الصعوبة أن نجد اتفاقًا عامًّا حول تعريف عام لأي من هذه المفاهيم، وذلك لاختلاف الرؤى الفكرية والأيديولوجية للمهتمين بقضايا المرأة من جهة واختلاف التوجهات النظرية للباحثين من جهة أخرى، فإننا سنعرض لبعض التعريفات بهدف صياغة تعريفات إجرائية لتلك المفاهيم:

1- مفهوم المشاركة:Participation

يعتبر موضوع المشاركة بأنواعها من الموضوعات التي شغلت اهتمام علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد والإدارة، كما شغلت بال السياسيين والتنفيذيين سواء في الدول النامية أو المتقدمة.

والواقع أن مصطلح المشاركة تختلف تعريفاته باختلاف الميادين التي يستخدم فيها، فالمشاركة هدف ووسيلة، إنها هدف لأن الحياة الديمقراطية السليمة ترتكز على اشتراك المواطنين في مسؤوليات التفكير والعمل من أجل مجتمعهم. وهي وسيلة لأنه عن طريق مجالات المشاركة

يتذوق الناس أهميتها، ويمارسون طرقها وأساليبها وتتأصل فيهم عاداتها وتصبح جزءًا من ثقافتهم وسلوكهم [3].

وهناك تعريفات عديدة لمفهوم المشاركة، تتفاوت فيما بينها اتساعًا وضيقًا، عمومية وخصوصية، فمن تلك التعريفات التي توسع من نطاق المشاركة، ذلك التعريف الذي يذهب إلى أن المشاركة تعني العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورًا في الحياة السياسية والاجتماعية في بلده، والتي تتيح له فرصة الإسهام في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، واقتراح أفضل الوسائل لتحقيق تلك الأهداف وإنجازها.

وتُعرف المشاركة أيضًا بأنها المساهمة في حل المشكلات المجتمعية والمحافظة على البيئة وتنميتها، والمشاركة السياسية والمشاركة في برامج التوعية بالمجتمع والتطوع في المنظمات غير الحكومية [4].

ويشمل مفهوم المشاركة في الحياة العامة والسياسية المشاركةَ في كل مواقع صنع القرار، سواء كان ذلك من مجلس النواب أو مجلس الشورى، كما يشمل المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني: نقابات وجمعيات وأندية واتحادات، ويمكن أن يشمل مواقع الإدارة العليا والوزارات.

تعتبر المشاركة السياسية هي المحك الحقيقي للمواطنة بما تعنيه من المساهمة في صنع القرار أو في التأثير على صنعه، وذلك أن الدولة قد تكفل لساكنيها التمتع بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لكنها لا تسمح لغير مواطنيها بالتمتع بفئة معينة من الحقوق السياسية. فغير المواطن عادة ما يتمتع بالحق في التعليم وبالحق في العمل والتنقل والسكن وتكوين أسرة، كما يتمتع بحق عضوية المنظمات غير الحكومية والتجمع والتظاهر ومناقشة الشأن العام بوسائل مختلفة، لكنه لا يستوزر ولا يَنتخب ويُنتخب رئيسًا للدولة أو عضوًا في البرلمان، كما لا يعين فيه إلا إن كان يحمل صك المواطنة.

وبشكل عام فإن المشاركة السياسية وفقًا لصامويل هانتجتون هي ذلك "النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع

القرار الحكومي". وتنبع أهمية المشاركة السياسية في هذه الأطر المختلفة لصنع القرار ومواقع التأثير من كونها تمكن المواطنين من الحصول على حقوقهم ومصالحهم أو الدفاع عنها. وبالتالي فالمشاركة السياسية للمرأة تعني تعزيز دورها في إطار النظام السياسي بضمان مساهمتها في عملية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية أو التأثير فيها واختيار القادة السياسيين.

ويمكن قياس المشاركة السياسية للمرأة من خلال عدد من المؤشرات من أهمها:

- الحق فى التصويت.
- الحق فى الترشح للانتخابات بجميع أنواعها.
- الحق فى التنظيم (الانتماء للأحزاب ومنظمات المجتمع المدنى).
- الحق فى تقلد المناصب السياسية.
- الحق فى التظاهر والإضراب والاعتصام. [5]

إن مفهوم المشاركة السياسية لا يقصد به مشاركة المرأة في المجالس النيابية فقط، بل هو أوسع وأشمل من ذلك، وخاصة إذا ارتبط ذلك بالإسهام في التنمية، إذ أنه يتسع ليشمل المشاركة في اتخاذ القرار في جميع المجالات وعلى جميع المستويات في أجهزة الدولة وسلطاتها الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية، فالمشاركة السياسية هي نشاط المواطن للتأثير في الوعي السياسي بما في ذلك القرار وآليات تنفيذه وآثاره. فالمشاركة السياسية للمرأة تكون بتحديد مواقع المرأة في مراكز القيادة واتخاذ القرار كمواطنة تسعى للمشاركة وإبداء وجهة نظرها واحتياجاتها في العملية التنموية للمجتمع، ولكي تكون على وعي ومعرفة بمحتوى القرارات وآثارها عليها وعلى حياتها وأسرتها [6].

كما تمثل المشاركة السياسية أرقى تعبيرات الديموقراطية، وذلك لأنها تقوم على مساهمة المواطنات والمواطنين في التصرف في قضايا المدينة

أو الحـي أو المؤسسـة. وتعتـبر فضـلًا عـن ذلـك مـن الآليـات الضروريـة للتعبـير عـن إرادة المواطنـات والمواطنـين، وتكريـس سـيادة الشـعب، ومـن ثم، فالمشـاركة السياسـية تعتـبر أسـاس الديموقراطيـة ومظهـرًا أساسـيًا مـن مظاهـر المواطنـة [7].

وتعـني المشـاركة السياسـية إسـهام النـاس في العمليـات السياسـية والثقافيـة والاجتماعيـة والاقتصاديـة، الـتي تؤثـر علـى حياتهـم، ففـي بعـض المفـردات يوجـد لـدى النـاس ضبـط مباشـر وكامـل علـى هـذه العمليـات، بينمـا في مفـردات أخـري ربمـا يكـون الضبـط غـير مباشـر أو جزئيًّـا، ويجـب أن يكـون لـدى النـاس مدخـل للقـوة وصنـع القـرار. وتعـد المشـاركة في هـذا الاتجـاه عنصـرًا جوهريًـا لتحقيـق التنميـة الإنسـانية، مـن حيـث الحصـول بأنفسـهم علـى معـدل أكثر مـن الفرص، حيث يسـتطيعون المشـاركة كأفـراد وجماعـات، فالنـاس يشـاركون كأفـراد في العمليـات الديمقراطيـة كنـاخبين، أو يشـاركون في الأنشـطة السياسـية، أو في السـوق باعتبارهـم أصحـاب أعمـال، أو عمـال، ويشـاركون في صـورة جماعـات في منظمـات المجتمـع المحلـي، أو مشـاركة النـاس في أي أنشـطة اقتصاديـة وارتباطهـم الكامـل بجميـع أشـكال الحيـاة في المجتمـع المحلـي، وحريـة اختيـار وتغيـير الحكـم علـى جميـع المسـتويات [8].

وتعتـبر كل مـن الحريـة والمشـاركة السياسـية أبعـادًا للتنميـة، ويمثـل كل منهـا أهدافًـا للتنميـة باعتبـاره حقًّـا يمتلكـه الأفـراد وكوسـائل لتحقيـق التنميـة الإنسـانية، هـذا بالإضافـة إلى أنهمـا يمثـلان قـدرات عامـة يجـب أن يكتسـبها الأفـراد، مثـل القـدرة علـى القـراءة والكتابـة، والتمتـع بصحـة جيـدة، فالنـاس بـدون الحريـة والمشـاركة السياسـية يعانـون نقصًـا في الخيـارات المتاحـة أمامهـم. ولكـي يسـتطيع النـاس المشـاركة في أمـور الحيـاة بمجتمعاتهـم المحليـة يجـب أن يكـون لهـم رأي حـول القـرارات الـتي تصـدر في المجتمـع، ويعتـبر ذلـك مقومًـا محوريًـا للكيـان الإنسـاني، ويوجـد سـوء فهـم واسـع الانتشـار يـرى أن التنميـة الإنسـانية تـدور فقـط حـول النتائـج الاقتصاديـة والاجتماعيـة مثـل مواجهـة الفقـر والعمـل علـى تحسـين الصحـة

والتعليم. والأمر لا يقتصر على ذلك، حيث تعتبر المشاركة عنصرًا حاسمًا لتحقيق التنمية الإنسانية، ويتمثل هدفها في الارتقاء بالحرية والرفاهية وكرامة الإنسان في أي مكان [9].

وبهذا يستخدم مصطلح المشاركة عند الإشارة إلى ضرورة مشاركة المرأة في صنع القرار، بحيث تستطيع المرأة المساهمة في تخطيط المشاريع وتنفيذ الأنشطة وتوزيع الموارد، كما تهدف إلى تمكين المرأة ودعم قدراتها ليصبح لها دور في عملية صنع القرار واتخاذه. وتعبير المشاركة عملية أساسية ومهمة لتقوية المرأة وتنمية جوانب حياتها المختلفة، فإذا تم عزل النساء أو تهميش دورهن في المساهمة والمشاركة في كل مراحل العملية التنموية، فإن ذلك يؤثر سلبًا في نجاح مشاريع التنمية.

ومشاركة المرأة في التنمية تعني اشتراك المرأة مع الرجل في مختلف أوجه الحياة، وفي جميع أنشطة التنمية بمجالاتها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وخصوصًا أن المرأة تسجل نسبة ضعيفة في المشاركة مقارنة بمشاركة الرجل، أي أن المرأة تفتقر إلى تنشيط وفعالية دورها في المشاركة على المستوى العالمي والدولي وفي عمليات اتخاذ القرار، والإدارة، والتخطيط والمتابعة، والتقييم لكسر حاجز السيطرة الأبوية والتفرقة الاجتماعية والتربوية بين الجنسين، وبناءً عليه يجب تشجيع دفع عملية المشاركة الشاملة والكاملة بين الجنسين، ولابد من أن تعامل المرأة كمشارك كامل الأهلية وعدم النظر إليها كمستفيد فقط، وهذا يعني أنه يجب إسقاط الاعتبارات والتقاليد التي تمنح الرجل حق القرار والسيطرة باعتبار أن المرأة لا تملك الكفاءة. ويجب أن تؤدي المشاركة إلى التغلب على مظاهر التمييز النوعي. وتعتبر أعلى درجات المشاركة اتخاذ القرار الذي يؤدي إلى تمكين المرأة.

ويرتبط بمفهوم المشاركة مفهوم آخر هو:

2- مفهوم التمكين: وترجع جذور مفهوم التمكين إلى عقد الستينيات من القرن الماضي، حيث ارتبط ظهور هذا المفهوم بالحركات الاجتماعية التي تنادي بالحقوق المدنية والاجتماعية للمواطنين. ومنذ ذلك الحين استخدم مفهوم التمكين بعدة معانٍ، وكذلك استخدم في عدة مجالات، كالاقتصاد، والعمل الاجتماعي والسياسي وكذلك في التنمية. كما امتد مفهوم التمكين كمصطلح للتعبير عن عملية فردية يأخذ فيها الفرد المسؤولية والسيطرة على حياته ووضعه، ويعتبر التمكين كعملية سياسية لمنح المجموعات المهمشة حقوقهم وتوفير العدالة الاجتماعية لهم [10].

ويعني مفهوم التمكين لغويًّا التقوية أو التعزيز، بينما وظيفيًا أو إجرائيًا، فإن التمكين تتعدد تعريفاته، وفقًا للمجال الذي يستخدم فيه، ولكن وبغض النظر عن المجال الذي يتم فيه توظيف "التمكين"، إلا أنه يشير إلى عناصر من القوة يتم توظيفها لأفراد أو منظمات، والقوة هنا تعني القدرة على فعل مهمة محددة، وبدرجة عالية من الكفاءة والفعالية.

كما يشير إلى منح السلطة القانونية، أو تخويل سلطة القيام بعمل ما لشخص أو جهة محددة، أو قد يعني في مجال الإدارة إعطاء سلطة للموظفين أو العاملين، أو توفير فرص للكوادر الإدارية للمشاركة في القرارات، والإسهام في حل المشكلات. إذن مفهوم التمكين من الناحية الإجرائية أو التطبيقية، يمكن توظيفه أو استخدامه في عدة مجالات.

وفي تقرير للبنك الدولي أشير إلى التمكين بأنه توسيع قدرات وإمكانات الأفراد في المشاركة والتأثير والتحكم والتعامل مع المؤسسات التي تتحكم في حياتهم، إضافة إلى إمكانية محاسبة هذه المؤسسات [11].

وهناك من يرى أن التمكين كعملية تتضمن توفير الوسائل الثقافية والتعليمية الهادفة حتى يتمكن الأفراد من المشاركة في اتخاذ القرارات، والحكم في الموارد التي تحت أيديهم. كما أن التمكين عملية محورية هامة في أبعاد النوع الاجتماعي [12].

وهناك طرح آخر حول تمكين المرأة بأنها العملية التي تصبح المرأة من خلالها فرديًا وجماعيًا واعية بالطريقة التي تؤثر عبر علاقات القوة في حياتها، فتكتسب الثقة بالنفس والقوة في التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل وبأنها شريك مساو للرجل في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وإذا كان التمكين كعملية تركز على المرأة وضرورة اعتمادها على ذاتها من خلال التعليم والمعرفة والعمل، فإن المفهوم يستدعى معه أيضًا القدرة على عملية التغيير في بنية المجتمع، ويتطلب وعي المجتمع بدور المرأة والعمل على تضيق الفجوة النوعية.

إن "التمكين" هو التوجه الرئيسي لمنظمات المجتمع المدني، ويرتبط بشكل كبير بمفاهيم التنمية، وقد اكتسب في هذا السياق أهمية متزايدة منذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين. والتمكين له دلالات اقتصادية واجتماعية وسياسية. بل إن له دلالات ثقافية حين يستهدف عملية التوعية والتثقيف، ويسعى إلى إحداث تغيير في قيم واتجاهات المواطن ومن ثم سلوكه إزاء بعض القضايا والممارسات [13].

في إطار ما سبق، فإن الباحثة تشير إلى أن مفهوم التمكين يعني تمكين المرأة في صراعها مع الرجل، ولا يعني إصلاح وضع المرأة، وهو دعوة للتمرد على الأدوار الطبيعية لكل من الرجل والمرأة داخل الأسرة الطبيعية، والمفهوم يتمحور حول المرأة الفرد، وليست المرأة التي هي نواة الأسرة، لذا فإن المرأة العاملة هي المرأة المعتبرة، أما ربة الأسرة فينظر إليها بوصفها متخلفة، وخارج السياق الدولي الجديد؛ لأنها لا تمارس عملًا مدفوع الأجر، ولأنها ربطت نفسها بالزوج والأولاد والأسرة.

وفرض هذا المصطلح في جميع المجتمعات لا يتأتى إلا بانتشار مفهوم المساواة بين الرجل والمرأة في العالم بأسره، وتجاوز كل من الدين والقيم والمعتقدات التي تتحكم في حياة الملايين من الرجال والنساء.

ونستنتج من التعريفات السابقة أن هناك ثلاثة مستويات للتمكين:

1- **المستوى الفردي:** وهو يعبر عن قدرة النساء على السيطرة على حياتهن وإدراكهن وإحساسهن بقيمتهن وقدراتهن، وقدرة المرأة على تحديد هدفها والعمل على تحقيقه.

2- **المستوى الجماعي:** ويعكس قدرة النساء على تنظيم أنفسهن والعمل الجماعي وإحساسهن بقوتهن في تجمعهن .

3- **المستوى الثالث:** ويشير إلى المناخ السياسي والاجتماعي والقواعد الاجتماعية والحوار العام حول ما يمكن أو لا يمكن للمرأة القيام به.

المراجع

1-محاسن محمد عمر، المشاركة السياسية للمرأة المصرية مع دراسة لأوضاع النساء المرشحات لمجلس الشعب، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس، القاهرة، 2003، ص35.

2- رباب العريض، استعراض وتقييم المرأة في مملكة البحرين، أوراق عمل مؤتمر المجتمع المدني عن تمكين المرأة العربية، مركز معلومات المرأة والطفل، مملكة البحرين، 2006، ص 35.

3- محمد منصور وآخرون، المشاركة الاجتماعية والعمل التطوعي، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ص7.

4- محمود عبد الفتاح، برنامج مقترح في خدمة الجماعة لتنمية اتجاهات طالبات المرحلة الثانوية نحو المشاركة المجتمعية: دراسة ميدانية مطبقة بمدرسة الشهيد محمد السيد حفني الثانوية للبنات، محافظة الإسكندرية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، إبريل 2010، ص 324.

5- نيفين مسعد، المشاركة السياسية للمرأة - عالميًّا وعربيًّا، معهدالبحرين للتنمية السياسية، ط1 2013.

6- عادل عبدالغفار، الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة، رؤية تحليلية واستشرافية، مركز معلومات المرأة والطفل، مملكة البحرين، 2006، ص45.

7- حفيظة شقير، محمد شفيق صرصار، النساء والمشاركة السياسية: تجربة الأحزاب السياسية والنقابات المهنية، منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان، مايو 2014، ص 11.

8. سمير عبدالرحمن الشميري، المرأة والانتخابات البرلمانية اليمنية، سلسلة كتب المستقبل العربي 53، المرأة العربية في المواجهة النضالية

والمشاركة العامة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2006، ص90.
9- UNDP: "Human Development Report "Oxford University Press, n, y, 1993, P. Zl1.
10- سالي جلال المهدي، التمكين السياسي للمرأة.. مدخل للتمكين الاجتماعي والاقتصادي، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2008، ص 28.
11- صندوق الأمم الإنمائي للمرأة، التنمية والنوع الاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2005، ص 56.
12-أمنة خليفة محمد آل علي، الدور التعليمي والثقافي للجمعيات النسائية بدولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة تقويمية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، لجنة التعريب والتأليف والترجمة والنشر، 1996، ص 20.
13- باقر سلمان النجار، إدماج احتياجات المرأة في التنمية، حالة الهيئات والمؤسسات الحكومية، بحث مقدم لندوة"إدماج المرأة في التنمية في البحرين"، 8-11 نوفمبر 2010، ص 6-8.

الفصل الثاني
واقع المشاركة السياسية للمرأة البحرينية

مقدمة

لقد شهدت العقود الأخيرة دعوات كثيرة تطالب بحقوق المرأة على جميع الأصعدة والمستويات، وبخاصة حقوقها السياسية، هذا فضلًا عن تمكينها من المشاركة الاجتماعية والعمل العام بصورة عامة. ولا شك في أن هذه الدعوات قد جاءت انعكاسًا للتغيرات السريعة التي يعيشها العالم منذ بدايات التسعينيات من القرن الماضي، تلك التغيرات التي صاحبها انفتاح على مستوى العالم نتج عن التطور العلمي والتكنولوجي وثورة المعلومات، وهو الأمر الذي أدى إلى تزايد الاهتمام بقضايا المرأة ومشكلاتها، وذلك باعتبارها قوة بشرية لا يمكن بحال من الأحوال الاستهانة بها والتقليل من شأنها.

تعكس مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية إلى حد كبير طبيعة النظام السياسي والاجتماعي لأي دولة، وتعتبر من أهم عناصر العملية الديمقراطية، كما أنها تعكس مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة في المجتمع. وقد شهدت مملكة البحرين نشاطًا سياسيًا في مرحلة ما قبل الاستقلال، حيث كانت سباقة - مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي - في مجال ظهور حركات مطالبة بالتطوير السياسي، وإعطاء المجتمع حقوقه أسوة بالدول المتقدمة.

وبمجرد حصول البحرين على استقلالها في عام 1971 صدر الدستور في ديسمبر 1973 الذي كان من أهم سماته تأكيد أن نظام الحكم في البلاد ديمقراطي، والسيادة فيه للشعب الذي يعد مصدرًا للسلطات، كما ركز الدستور على الحريات العامة وحقوق المواطنين والمساواة وحرية الصحافة والاجتماع وإنشاء الجمعيات.

وبعد ذلك تولى صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم وأعلن في العيد الوطني في 16 ديسمبر عام 1999 إعطاء المرأة البحرينية الحق في الترشح والانتخاب. وانطلقت مرحلة أخرى من مراحل الإصلاح بإقرار الميثاق الوطني في عام 2001، الذي حدد إطار

العمل السياسي العام ودور مؤسسات الدولة وسلطاتها الدستورية. وقد اشتمل الميثاق على مبادئ أساسية أهمها أن الشعب مصدر السلطات، وضرورة احترام الحقوق الشخصية، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، وتأكيد مبدأ الفصل بين السلطات والحريات العامة، ومنها حرية التعبير، وتأسيس الجمعيات الأهلية، وأن العدل أساس الملك، والمساواة وتكافؤ الفرص. كما أقر إنشاء برلمان يتكون من مجلسين أحدهما يتم انتخابه من المواطنين مباشرة وبمشاركة المرأة تصويتًا وترشيحًا، والآخر يتم تعيين أعضائه من أصحاب الخبرة والكفاءات المختلفة.

وفي الذكرى الأولى للتصويت على الميثاق وتحديدًا في يوم 14 فبراير 2001 تم إعلان تعديلات دستورية موسعة على دستور 1973، الذي بمقتضاه تحولت البحرين من إمارة إلى مملكة، وتم اعتماد النظام الملكي الدستوري، وإعطاء حق الرقابة السياسية والمالية للمجلس المنتخب، ومساواة المجلسين بالتشريع، وإعطاء المرأة جميع حقوقها السياسية من ترشح وانتخاب، وتفعيل دورها في الشؤون العامة، وتوزيع الاختصاصات بين السلطات في صلب الدستور. وانطلاقًا من تطبيق النظام الديمقراطي كانت نقطة البدء للإصلاح الشامل في مملكة البحرين.

وفي عام 2001 صدر الأمر الأميري رقم 14 لسنة 2001 بإنشاء المجلس الأعلى للمرأة. ويسعى برنامج التمكين السياسي للمرأة، الذى تبناه المجلس الأعلى للمرأة عام 2001، إلى وضع السياسات والخطط والبرامج المتعلقة بالمرأة فى مجال تنمية وتطوير شؤون المرأة البحرينية، باعتباره أحد أبرز ملامح الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية، لأداء دورها فى الحياة العامة، وإدماج جهودها فى برامج التنمية الشاملة، مع مراعاة عدم التمييز ضدها، ودعم مشاركتها السياسية من خلال رفع قدراتها، وتقديم الدعم الأدبي. ويقوم البرنامج على عدد من المرتكزات، منها نصوص ميثاق العمل الوطنى ونصوص دستور مملكة البحرين لعام 2002 فى مساواة المرأة بالرجل فى ميادين الحياة المختلفة، إضافة إلى

تعزيز دورها كشريك جدير فى بناء الدولة. ويهدف البرنامج إلى تحقيق مشاركة فعالة للمرأة فى مسيرة التنمية الوطنية ورفع كفاءة المرأة البحرينية لتهيئتها للترشح للمجالس البلدية والمجلس النيابى، وتغيير الصورة النمطية للمرأة فى المجتمع.

ولعبت المرأة البحرينية دورًا مميزًا في الحياة السياسية عمومًا وفي العمل البرلماني على وجه الخصوص، واستفادت كثيرًا من أجواء الإصلاحات السياسية التي شهدتها مملكة البحرين، حيث برزت في الكثير من مواقع صنع القرار على مستوى السلطات الثلاثة. وما من شك في أن وجود المرأة البحرينية في العمل البرلماني مثّل إضافة جديدة وعامل قوة لإضفاء مخرجات المؤسسة التشريعية بعد أن أثبتت المرأة البحرينية أنها جديرة بالمشاركة في بناء المستقبل، فلقد كان لحضورها أثر واضح في مناصرة ودعم الكثير من القضايا، وما نجم من إصدار جملة التشريعات والقوانين وخاصة التشريعات التي تعنى بالطفل والمرأة والأسرة عمومًا.

وتعد المشاركة الانتخابية للمرأة البحرينية من أهم المؤشرات الدالة على وجود حيوية في عملية التحول الديمقراطي. وقد أخذت المرأة البحرينية على عاتقها مهمة الارتقاء بدورها السياسي بصفته جزءًا من عملية متكاملة من الارتقاءين الاجتماعي والاقتصادي. وقد لعبت سياسيًّا على مستويين: الأول بوصفها ناخبة والثاني بوصفها مرشحة. وفي هذه الدراسة نستعرض ما استطاعت المرأة البحرينية تحقيقه منذ أول انتخابات شاركت فيها ناخبة ومرشحة عام 2002، و2006 مرورًا بانتخابات 2010 وانتهاء بالانتخابات الأخيرة التي جرت في شهر نوفمبر 2014.

يبين جدول رقم (1) التطور النوعي للمشاركة الانتخابية

العام	نسبة المشاركة في التصويت	
	رجال	نساء
2002	%52.3	%47.7
2006	%49.8	%50.2
2010	%49	%51
2014	%53.59	%46.41

المصدر: ملف معلومات معهد البحرين للتنمية السياسية 2017

الانتخابات النيابية عام 2002:

تعد تجربة انتخابات أكتوبر 2002 التجربة الأولى للمشاركة الحقيقة للمرأة البحرينية، فقد أتت بعد عملية إصلاح شاملة قادها ملك البلاد، واستفتاء هو الأكبر في تاريخ المملكة على مشروع ميثاق العمل الوطني الذي كان القاعدة التي انطلقت منها كل المشروعات والأفكار الإصلاحية حتى يومنا هذا. فقد شاركت ثماني نساء في الانتخابات النيابية من أصل 190 مرشحًا، واستطاعت اثنتان منهن التأهل للجولة الثانية، ورغم خسارة المرأة البحرينية التأهل لمجلس النواب فإنها اكتسبت تجربة لا بأس بها من المؤكد أنها مهدت لوجود نسائي في التجارب القادمة، وعلى الرغم من عدم فوز المرأة بأي مقعد في البرلمان، فإنه يمكن القول إن المرأة البحرينية قد حققت سبقًا تاريخيًّا في الانتخابات النيابية، كما أن مشاركتها تعد حدثًا خليجيًّا فريدًا، حيث تعد المشاركة الأولى للمرأة الخليجية (تصويتًا وترشيحًا) في الانتخابات النيابية.

وتعد تلك الانتخابات هي المرة الثانية التي تشارك فيها المرأة البحرينية بالتصويت والترشيح، حيث سبق وشاركت في الانتخابات البلدية التي جرت في التاسع من مايو 2002، ووصل عدد المرشحين إلى 306، من بينهم 31 امرأة إلا أن الحظ لم يكن حليفهن. (المصدر: معهد التنمية السياسية)

الانتخابات النيابية عام 2006:

في الانخابات البرلمانية لسنة 2006 بلغ عد المرشحين في الانتخابات النيابية (207) مرشحين، بينهم (16) مرشحة، بحيث أصبح عدد السيدات اللواتي ترشحن في هذه الدورة متضاعفًا مقارنة بالدورة الماضية، بينما لم تشهد أعداد المرشحين من الرجال سوى زيادة طفيفة، كما سجلت هذه الانتخابات فوز المرشحة لطيفة القعود بالتزكية عن دائرة حوار بالمحافظة الجنوبية، لتكون لطيفة القعود أول خليجية تدخل المجلس النيابي لبلادها. وشهدت المملكة ثانى انتخابات بلدية وقد تناقص عدد المرشحات إلى (5) من الإناث مقابل (171) من الذكور، وبالرغم من تناقص العدد فإن الحظ لم يحالفهن للمرة الثانية على التوالي، فأصيبت النساء بإحباط شديد، مما دفعهن إلى الإصرار من منطلق أن "الضربة التي لا تقصم الظهر تقويه" وتد فعه إلى النجاح.

ويستدل من نتائج الانتخابات النيابية في مملكة البحرين لسنة 2006، رغم كثرة التوقعات المحلية والدولية التي سبقت الانتخابات النيابية الأخيرة بإمكانية فوز المرأة فيها، وبعد إخفاق المرأة البحرينية للمرة الثانية على التوالي، رغم تضاعف عدد المرشحات الحاصلات على الدرجات العلمية العليا والمشهود لهن في الحياة الاجتماعية والفكرية والسياسية؛ أن المؤشرات التي بنيت على أساسها التوقعات باحتمال نجاح أكثر من امرأة في هذه الانتخابات لم يكن لها أي تأثير في تغيير النتيجة لصالح المرأة عنها في الانتخابات النيابية لسنة 2002. (المصدر: معهد التنمية السياسية)

الانتخابات النيابية عام 2010:

خلال انتحابات عام 2010 أعلنت 9 شخصيات نسائية بحرينية عزمها على دخول الانتحابات النيابية والبلدية عام 2010، ليشكلن ما نسبته

6% فقط من إجمالي عدد المرشحين (133 مرشحًا لمجلس النواب) الذين أعلنوا ترشيحهم، وفي المقابل فإن نسبة المرشحين الرجال وصلت إلى 94%. وقد فازت المرأة البحرينية بمقعد واحد وفي ذلك دلالة واضحة على أن منهج التغيير أصبح في طريقة للتقدم في الانتخابات البلدية وأن درجة الوعي بدأت تأخذ مكانها الطبيعي في الشارع البحريني.

الانتخابات النيابية 2014:

شاركت المرأة البحرينية في الانتخابات التشريعية والبلدية في الثاني والعشرين من نوفمبر 2014 بوصفها مترشحة إيمانًا منها بأن هذه المشاركة تترجم قيامها بواجبها تجاه الوطن من جهة أولى وتجاه نفسها ومستقبلها ومستقبل أبنائها من جهة ثانية، وقد تقدمت 34 امرأة للترشح للانتخابات البرلمانية والبلدية، وهو ما يثبت أن المرأة البحرينية سجلت حضورها الفاعل في ساحات العمل السياسي والمدني، ولها دور كبير ومتدرج كسبته البحرينيات منذ حصولهن على الحق في الانتخاب قبل اثني عشر عامًا. وبلغ عدد المترشحات للانتخابات النيابية 22 مرشحة بنسبة بلغت حوالي 7,5% من إجمالي عدد المرشحين للمجلس النيابي البالغ 297 مرشحًا، وهي نسبة محدودة بالمقارنة بالانتخابات النيابية السابقة. وأكبر محافظة خرجت منها مترشحات هي محافظة العاصمة بعدد بلغ ثماني مترشحات، وتلتها المحافظة الشمالية بسبع مترشحات، وكانت أقل محافظة هي المحرق بمترشحة واحدة فقط. وجل الفائزات في الانتخابات النيابية جاءوا من المحافظة الشمالية، فمن بين سبعة مترشحين فازت ثلاث سيدات، وهي نسبة كبيرة بالمقارنة بنتائج هذه المحافظة في انتخابات سابقة. وقد استطاعت المرأة البحرينية أن تفوز بثلاثة مقاعد في الانتخابات البلدية، اثنتان من الفائزات كانتا من المحافظة الشمالية، وهي نسبة كبيرة تمثل الدور الذي تلعب المرأة في هذه المحافظة، في حين فازت مترشحة واحدة فقط في محافظة المحرق،

ولم تفز أية مترشحة من المحافظة الجنوبية، وهو يؤكد الدور المتصاعد الذي تلعبه المرأة داخل المجالس البلدية.*[1]

يبين جدول رقم (2) تطور التوزيع النوعي لمقاعد مجلس النواب في انتخابات 2002، 2006، 2010، 2014

	العام	ذكور	إناث	الإجمالي
1	2002	40	0	40
2	2006	39	1	40
3	2010	36	4	40
4	2014	37	3	40

المصدر: ملف معلومات معهد البحرين للتنمية السياسية 2017

من المعروف أن المستوى العلمي للمرأة البحرينية يؤهلها بجدارة لممارسة حقوقها السياسية من خلال المشاركة في صنع القرار، سواء على مستوى الوزارة أو عضوية المجالس البلدية أو العضوية في المجالس التشريعية بالانتخاب في مجلس النواب والتعيين في مجلس الشورى الذي أنشئ عام 1992، حيث كان مجلسًا معينًا للمشورة اقتصر على الرجال في دورتين وتم تعين 4 نساء في دورته الثالثة. وقد شاركت المرأة بصفتها عضوًا في مجلس الشورى حيث شكلت ما نسبته 10% من الأعضاء.

وتتكون السلطة التشريعية في مملكة البحرين من غرفتين، مجلس نيابي يتكون من أربعين عضوًا ينتخب مباشرة من الشعب، ومجلس الشورى يضم أربعين عضوًا يعينهم الملك، وفق معايير محددة. ولصدور أي قانون يجب أن يحظى بموافقة المجلسين، أما في حال حصول خلاف، عندها يجتمع المجلسان تحت اسم المجلس الوطني للنظر في المواد المختلف عليها.

---

*[1] - ملف معلومات خاص معهد البحرين للتنمية السياسية 2017

يبين جدول رقم (3) عدد المقاعد التي حصلت عليها المرأة البحرينية في مجلس الشورى ومجلس النواب والمجلس البلدي من 2002 ولغاية 2014

	السنة				
	2002	2006	2010	تكميلية 2011	2014
مجلس الشورى	6	10	11		9
المرشحات لمجلس النواب	8	18	9	9	22
الحاصلات على المقاعد في مجلس النواب	لا يوجد	1	1	4	3
المرشحات للمجلس البلدي	33	5	3		12
الحاصلات على المقاعد في المجلس البلدي	لا يوجد	لا يوجد	1	1	3
الحاصلات على المقاعد في مجلس أمانة العاصمة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	6

المصدر: ملف معلومات معهد البحرين للتنمية السياسية 2017

ولا شك في أن مملكة البحرين خطت خطوات ملحوظة في مجال تمكين المرأة وتعزيز دورها في الحياة السياسية، ويكفينا في ذلك وصولها إلى أعلى أشكال التمكين السياسي، إلا أن المرأة البحرينية ما زلت تبحث عن المزيد من فرص المشاركة الحقيقة في الحياة السياسية، حث سجلت المرأة البحرينية إخفاقًا رغم تضاعف عدد المرشحات وعلو درجاتهن العلمية والأكاديمية ومساهمتهن في الحياة العامة: الاجتماعية والفكرية والسياسية.

الفصل الثالث
الإجراءات المنهجية للدراسة

الإجراءات المنهجية للدراسة:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الإجراءات المنهجية جاءت على النحو الآتي:

1- نوع الدراسة والمنهج المستخدم:

نظرًا إلى أن الهدف الرئيسي للدراسة يتمثل في معرفة أبعاد المشاركة السياسية للمرأة البحرينية في عملية التنمية، فإن الدراسة تنتمي إلى الدراسات الوصفية، ومن ثم تعتمد بصورة أساسية على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يمكن الباحثة من تحليل بيانات ومعطيات الدراسة الميدانية سواء من خلال الاستبيان أو المقابلات المتعمقة تحليلًا كميًّا وكيفيًّا.

2- مجالات الدراسة:

أ- المجال المكاني: مجتمعات الدراسة: يمكننا أن نقدم وصفًا مختصرًا للمجال السياسي الذي تمت فيه إجراء الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

المجال السياسي، وقد اختارت الباحثة كلًا من:

مجلس النواب ويتكون من 4 مفردات، ومجلس الشورى ويتكون من 9 مفردات، والجمعيات السياسية وتتكون من 87 مفردة.

ب- المجال البشري:

أجرت الباحثة دراستها على عينة من 100 مفردة في المجال السياسي.

ج- المجال الزماني:

استغرقت عملية جمع البيانات الكمية والكيفية من الميدان سنة من توزيع الاستبانات وإجراء المقابلات المقننة وتحليلها.

3- أدوات الدراسة: اعتمدت الدراسة في جمع البيانات الميدانية على أداتين رئيسيتين هما:

أ- الاستبيان، وذلك لجمع البيانات من عينة الدراسة في المجال السياسي. وقد انطوت استمارة الاستبيان على عدة محاور سعت إلى تغطية المادة المرتبطة بأهداف الدراسة، حيث تضمنت صحيفة الاستبيان خمسة محاور أساسية وهي:

المحور الأول: البيانات الأساسية، كمحل السكن والدخل والتعليم وعدد أفراد الأسرة والمهنة وغيرها.

المحور الثاني: يدور حول المشاركة السياسية للمرأة البحرينية في مجال العمل.

المحور الثالث: يدور حول المشاركة السياسية للمرأة البحرينية في مجال السياسي.

المحور الرابع: يدور حول المشاركة السياسية للمرأة البحرينية في مجال الجمعيات الأهلية أو منظمات المجتمع المدني من حيث واقع المشاركة ومعوقاتها وآليات تعزيزها.

المحور الخامس: يدور حول المعوقات البنائية والثقافية التي تعوق مشاركة المرأة البحرينية في المجالات المختلفة وآليات تعزيزها.

ب- المقابلات المتعمقة: حيث اعتمدت الدراسة أيضًا على إجراء مقابلات متعمقة مع خمس حالات من مجالات الدراسة، وقد اشتملت صحيفة المقابلة على ثلاثة محاور أساسية ترتبط بأهداف الدراسة وتساؤلاتها، جاءت على النحو الآتي:

المحور الأول: البيانات الأساسية، كمحل السكن والدخل والعمل والتعليم وغيرها.

المحور الثاني: المشاركة في المجال السياسي.

المحور الثالث: معوقات المشاركة وآليات تجاوزها.

4- عينة الدراسة:

تعتبر عملية اختيار العينة من العمليات الهامة التي يجريها الباحث، حيث تتطلب منه دقة بالغة نظرًا إلى أهمية النتائج المترتبة عليها، فقد استخدمت الباحثة أسلوب العينة، وذلك بهدف توفير الوقت والجهد والتكاليف، وفي إطار ذلك فقد تم اختيار عينة غير عشوائية، بطريقة العينة المقصودة أو العمدية بهدف الحصول على بيانات دقيقة تتفق مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها الأساسية.

أما بالنسبة لحجم العينة، فقد أجرت الباحثة دراستها على عينة من 100 مفردة في المجال السياسي كما أجرت الباحثة 5 مقابلات مقننة على المجال السياسي.

5- أساليب تحليل البيانات:

اعتمدت الدراسة على أسلوبين لتحليل البيانات الميدانية سواء تلك التي تم جمعها بواسطة الاستبيان، أو تلك التي تم جمعها من خلال المقابلات المتعمقة، وقد تمثلت في التحليلات الكمية من خلال الجداول التكرارية البسيطة، والتحليلات الكيفية، وذلك من خلال تحليل البيانات التي توضح العلاقة بين بعض المتغيرات الديموجرافية وبعض المحاور والقضايا المثارة في الاستبيان، والتي تم استخراجها بواسطة برنامج SPSS وكذلك تحليل بيانات المقابلات المتعمقة.

6- خصائص عينة الدراسة:

لا شك في أن التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لعينة الدراسة، ومعرفة الاختلافات والفروق النوعية بينها يعد مطلبًا مهمًّا، حيث يمكن من خلال ذلك الكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف بينهم حول القضايا المطروحة في الدراسة الميدانية. ويمكننا الكشف عن تلك الخصائص فيما يأتي:

1- السن:

تكشف بيانات الدراسة الخاصة بتوزيع العينة وفقًا لمتغير السن بعض الحقائق نوجزها على النحو التالي: بلغت النسبة الإجمالية للفئة العمرية 40 سنة فأكثر على مستوى المجال السياسي 46,3% من إجمالي العينة، ومن ثم جاءت في المرتبة الأولى، بينما جاءت الفئتان 25-30 سنة، و35-40 سنة في المرتبة الثانية، بنسب إجمالية متساوية بلغت 16,7% من إجمالي العينة، واحتلت المرتبة الثانية. أما الفئة العمرية 30-35 سنة، فقد جاءت في المرتبة الثالثة وبلغت نسبتها الإجمالية 12,7% من إجمالي عينة الدراسة، وأخيرًا جاءت الفئة العمرية 20-25 بنسبة إجمالية بلغت 8,7% من إجمالي العينة.

وعلى الرغم من أن البيانات الإجمالية السابقة تشير إلى أن الفئة العمرية (40 سنة فأكثر) قد بلغت 136 من إجمالي عينة الدراسة، فإن هذه الفئة قد تباين تمثيلها على مستوى المجال السياسي، وهذا يعني أن هذا التنوع سوف ينعكس بصورة أو بأخرى على وجهات نظر كل فئة فيما يتعلق بقضية المشاركة الاجتماعية للمرأة، من حيث أبعادها ومعوقاتها وتحدياتها وآليات مواجهة تلك المعوقات والتحديات.

وثمة فروق واختلافات أخرى في توزيع العينة وفقًا لمتغير السن على مستوى المجال السياسي، مما يشير إلى أن هذا التنوع والتباين في مستويات الأعمار بالنسبة للمبحوثات عينة الدراسة يعكس إلى حد كبير تباين الخبرة ومستوى الوعي الاجتماعي والثقافي بقضايا المرأة البحرينية بصورة عامة، وقضية المشاركة السياسية بصورة خاصة. ويمكن توضيح هذا التباين في مستويات الأعمار على مستوى عينة الدراسة من البيانات الواردة بالجدول الآتي:

جدول رقم (4) يوضح
توزيع عينة الدراسة وفقًا لمتغير السن

مجالات الدراسة	المجال السياسي	
	ك	%
أقل من 20 سنة	-	-
25-20	13	13
30-25	14	14
35-30	12	12
40-35	14	14
40- فأكثر	47	47
المجموع	100	100

2- محل الاقامة:

تكشف البيانات الخاصة بتوزيع العينة وفقًا لمحل الاقامة أن الغالبية العظمى من العينة تقيم في المدينة، حيث جاءت نسبة المبحوثات في المجال السياسي متقاربة إلى حد كبيربنسبة 77%.

ومن الواضح تنوع وتباين عينة الدراسة على مستوى العينة الإجمالية بين من يقمن في المدينة ومن يقمن في القرية، وكذلك تباين عينة الدراسة على مستوى المجال السياسي، ولا شك في أن هذا التنوع والتباين يعكس نوعًا من التنوع الثقافي والاجتماعي للمبحوثات، والذي يمكن أن ينعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على تصوراتهن ووجهات نظرهن فيما يتعلق بقضايا المرأة ومشكلاتها، وخاصة قضية المشاركة الاجتماعية

والسياسية، والمعوقات والتحديات التي تواجه المرأة البحرينية وأساليب مواجهتها. ويمكن توضيح ذلك من البيانات المبينة بالجدول التالي:

جدول رقم (5) يوضح
توزيع عينة الدراسة وفقًا لمتغير محل الاقامة

مجالات الدراسة	المجال السياسي	
	ك	%
قرية	23	23
مدينة	77	77
المجموع	100	100

3- المستوى التعليمي:

تكشف البيانات الخاصة بتوزيع عينة الدراسة وفقًا للمستوى التعليمي أن النسبة الإجمالية للمبحوثات الحاصلات على تعليم جامعي قد بلغت 58 من إجمالي العينة، في حين بلغت النسبة الإجمالية للمبحوثات الحاصلات على تعليم فوق الجامعي (دبلوما وماجستير ودكتوراه) قد بلغت 23% من إجمالي العينة. أما المبحوثات الحاصلات على تعليم متوسط فقد بلغت نسبتهن الإجمالية 10% من إجمالي عينة الدراسة. ولا شك في أن تباين وتنوع المستويات التعليمية للمبحوثات على المستوى السياسي يمكن أن ينعكس على مستوى وعيهن الاجتماعي والثقافي والسياسي، ومن ثم اتجاهاتهن نحو قضايا المرأة ومشكلاتها، وخاصة قضية المشاركة السياسية للمرأة البحرينية من حيث أبعادها والمعوقات والتحديات التي تحول دون تمكين المرأة ومشاركتها الفعالة، وتصوراتهن

حول الحلول المقترحة لتمكين المرأة وتفعيل مشاركتها في المجال السياسي. ويمكن توضيح ذلك من البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

جدول رقم (6) يوضح
توزيع عينة الدراسة وفقًا لمتغير التعليم

مجالات الدراسة	المجال السياسي	
	ك	%
تقرأ وتكتب	-	-
تعليم متوسط	18	18
تعليم جامعي	58	58
تعليم فوق جامعي	24	24
المجموع	100	100

4- الحالة الاجتماعية:

إذا كان السن والمستوى التعليمي ومحل الإقامة تمثل متغيرات أساسية يمكن أن تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أوضاع المرأة ومكانتها وأدوارها، ومن ثم مشاركتها في المجال السياسي، فإن متغير الحالة الزواجية للمرأة يمكن أن يؤثر أيضًا في مدى مشاركتها في المجال السياسي، وفي ضوء ذلك يمكننا التعرف عن توزيع العينة وفقًا لمتغير الحالة الاجتماعية، حيث كشفت البيانات الميدانية أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة قد جاءت في فئة المتزوجات بنسبة 59%. في حين بلغت النسبة الإجمالية لمن لم يسبق لهن الزواج 35% من إجمالي العينة، ويمكننا توضيح ذلك من البيانات الآتية:

جدول رقم (7) يوضح

توزيع عينة الدراسة وفقًا لمتغير الحالة الاجتماعية

مجالات الدراسة	المجال السياسي	
	ك	%
لم يسبق لها الزواج	35	35
متزوجة	59	59
مطلقة	6	6
المجموع	100	100

5- المهنة:

توضح البيانات الخاصة بتوزيع عينة الدراسة وفقًا للمهنة أن هناك تنوعًا واختلافًا واضحًا بين المبحوثات فيما يتعلق بالمهن التي يعملن بها، فبلغت نسبة العاملات في القطاع الحكومي بالنسبة لعينة المجال السياسي 30% من إجمالي العينة، أما المبحوثات الموظفات في القطاع الخاص فبلغت نسبتهن 30%، أما فئة ربات البيوت فبلغت 20% من إجمالي العينة، وتأتي في المرتبة الرابعة فئة المتقاعدات، حيث بلغت نسبة المبحوثات المتقاعدات 8% بالنسبة للمبحوثات في المجال السياسي. وبعد ذلك جاءت الأعمال الحرة بنسبة بلغت 9% من إجمالي العينة. والبيانات المبينة بالجدول الآتي توضح ذلك.

جدول رقم (8) يوضح
توزيع عينة الدراسة وفقًا لمتغير المهنة

مجالات الدراسة	المجال السياسي	
	ك	%
ربة منزل	20	20
موظفة في القطاع الحكومي	30	30
موظفة في القطاع الخاص	20	20
أعمال حرة	9	9
متقاعدة	8	8
طالبة	13	13
المجموع	100	100

6- توزيع المبحوثات وفقًا لعدد الأبناء:

إن معرفة عدد الأبناء في أسر المبحوثات يُعد عنصرًا مهمًا، وذلك لأنه يكشف إلى حد كبير عن مدى توافر وقت أمام المرأة للمشاركة في السياسة، هذا فضلًا عن مدى توافر الوقت الكافي للعمل من ناحية، ورعاية الأبناء من ناحية أخرى، باعتبار التنشئة الاجتماعية للأبناء تعد من أهم الوظائف التي تقوم بها الأسرة ومن المهام الأساسية التي تتولاها المرأة. ويمكننا الكشف عن ذلك من قراءة البيانات الواردة بالجدول الآتي:

جدول رقم (9) يوضح
توزيع عينة الدراسة وفقًا لمتغير عدد الأبناء

مجالات الدراسة	المجال السياسي	
	ك	%
لايوجد	42	42
2-1	22	22
4-2	21	21
6-4	10	10
6 فأكثر	5	5
المجموع	100	100

تكشف البيانات الموضحة في الجدول السابق أن النسبة الإجمالية للمبحوثات اللائي أجبن بعدم وجود أبناء 42% هذا وقد جاء في المرتبة الأولى المبحوثات اللائي لديهن 1-2 من الأبناء، وبلغت 22%، تليها الفئة التي أجابت بأن عدد الأبناء يتراوح بين 2-4 من الأبناء بنسبة بلغت 21%. وأخيرًا من أجبن بأن لديهن 6 أبناء فأكثر.

وهذا يشير إلى أن الغالبية العظمى من أفراد العينة قد أكدن إما عدم وجود أبناء أو أن عدد الأبناء يتراوح بين 1-2 أبناء، حيث بلغ مجموع نسبتي هاتين الفئتين 64% من إجمالي عينة الدراسة، مما يشير إلى صغر حجم الأسر التي تنتمي إليها المبحوثات، وهو الأمر الذي يمكن أن ينعكس بصورة أو بأخرى على مشاركتهن في المجال السياسي.

أما من أجبن بأن عدد الأبناء يتراوح بين 2-4 أبناء فبلغت نسبتهن 21%، مما يشير إلى أن النمط العام السائد على مستوى عينة الدراسة هو قلة عدد الأبناء في أسر المبحوثات، وهو الأمر الذي يمكن أن يؤثر بصورة أو بأخرى على عملية مشاركتهن في المجال السياسي.

7- توزيع العينة وفقًا لإجمالي الدخل الشهري للأسرة:

تكشف بيانات الدراسة الميدانية أن النسبة الإجمالية للمبحوثات اللائي يزيد دخل أسرهن عن 1200 دينار شهريًا بلغت 48% من إجمالي عينة الدراسة. في حين جاءت فئة الدخل الذي يتراوح بين 600-900 في المرتبة الثالثة، وبلغت نسبتها الإجمالية 15% من إجمالي الاستجابات. تليها فئة الدخل الذي يتراوح بين 900-1200 بنسبة 12%، ولا شك في أن تباين مستويات الدخول تعني تباينًا في مستويات المعيشة، ومن ثم يمكن أن يشكل ذلك معوقًا من معوقات المشاركة الفعالة، وهو ما سيتضح من تحليل البيانات الميدانية بعد ذلك من خلال التحليلات الكمية والكيفية لبيانات الدراسة الميدانية. ويوضح الجدول الآتي البيانات السابقة.

جدول رقم (10) يوضح

توزيع عينة الدراسة وفقًا لمتغير الدخل الشهري للأسرة

مجالات الدراسة	المجال السياسي	
	ك	%
300-600 دينار	25	25
600-900	15	15
900-1200	12	12
1200 فأكثر	48	48
المجموع	100	100

8- توزيع المبحوثات وفقًا لنمط الأسرة:

لقد أوضحت البيانات الخاصة بعدد الأبناء أن نسبة كبيرة من عينة الدراسة قد أكدن أن عدد الأبناء يتراوح بين 1-2 ابن، وهذا يؤكد أن نسبة كبيرة من عينة الدراسة تعيش في سياق أسر صغيرة، حيث تكشف بيانات الدراسة الميدانية أن غالبية عينة الدراسة قد أكدن أن نمط الأسرة الذي يعشن في ظله يتمثل في الأسرة النووية، فقد بلغت هذه النسبة 47% من إجمالي الاستجابات.

في حين بلغت النسبة الإجمالية لمن أجبن بأنهن ينتمين إلى أسر ممتدة 53% من إجمالي الاستجابات، ولا شك في أن انتماء معظم أفراد عينة الدراسة إلى أسر نووية يعكس إلى حد كبير ارتفاع مستوياتهن التعليمية، ومن ثم مستوى وعيهن بقضايا المرأة ومشكلاتها من جانب، وتصوراتهن حول أوضاع المرأة ومكانتها وأدوارها في المجتمع على جميع الأصعدة والمستويات من جانب آخر، وهو الأمر الذي يمكن من خلاله تفسير مدى الاختلاف والتباين بين آراء المبحوثات ووجهات نظرهن فيما يتعلق بأبعاد مشاركة المرأة البحرينية في المجال السياسي، والمعوقات التي تواجهها وآليات مواجهتها. ويمكن توضيح ذلك من البيانات المبينة بالجدول التالي:

جدول رقم (11) يوضح

توزيع عينة الدراسة وفقًا لنمط الأسرة

مجالات الدراسة	المجال السياسي	
	ك	%
أسرة نووية	47	47
أسرة ممتدة	53	53
المجموع	100	100

9- توزيع المبحوثات وفقًا لنمط المسكن:

إذا كان الدخل والمهنة يعتبران من المتغيرات التي تحدد المستوى الاقتصادي، ومن ثم المستوى المعيشي للأسرة، فإن نمط ونوع المسكن الذي تعيش فيه الأسرة يعتبر أيضًا من بين المتغيرات التي تعكس هذا المستوى، سواء أكانت الأسرة ذات مستوى مرتفع أو متوسط أو منخفض. ولا شك في أن هناك علاقة بين المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمبحوثات وتصوراتهن حول القضايا المجتمعية بصورة عامة، وقضايا المرأة ومشكلاتها بخاصة، وقضية المشاركة السياسية على وجه الخصوص. ويمكننا توضيح ذلك من البيانات الواردة في الجدول الآتي:

جدول رقم (12) يوضح

توزيع عينة الدراسة وفقًا لنمط المسكن

مجالات الدراسة	المجال السياسي	
	ك	%
مستقل	33	33
مشترك	5	5
ملك	48	48
إيجار	10	10
حكومي	4	4
المجموع	100	100

توضح البيانات الواردة بالجدول السابق أن أكثر من نصف أفراد عينة الدراسة قد أكدن أنهن يعشن في مسكن ملك بنسبة 48% بالنسبة للمشاركات في المجال السياسي. بينما احتل المسكن المستقل المرتبة

الثانيـة بنسـبة 33% ، وفي المرتبـة الثالثـة جـاء المسـكن المؤجـر بنسـبة 10%، يليـه المسـكن المشـترك بنسـبة إجماليـة بلغـت 5%، وأخيـرًا المسـكن الحكومـي بنسـبة بلغـت 4% مـن إجمـالي العينـة.

وتشـير هـذه البيانـات إلى أن الغالبيـة العظمـى مـن المبحوثـات قـد أكـدن أن أنهـن يقمـن في مسـكن إمـا ملـك أو مسـتقل، وهـذا الأمـر يتفـق إلى حـد كبـير مـع طبيعـة المجتمـع وخصوصيتـه البنائيـة والثقافيـة، حيـث يعكـس المسـكن مـن حيـث البنـاء والتنظيـم والمكونـات أسـلوب الحيـاة ونمـط المعيشـة والـذي يعـد انعكاسًـا لمنظومـة القيـم الاجتماعيـة السـائدة في المجتمـع.

الفصل الرابع
مجالات المشاركة السياسية للمرأة
التحديات ودور الدولة في مواجهتها

1- المشاركة في عملية التصويت في الانتخابات:

تعتبر عملية المشاركة في التصويت في الانتخابات مظهرًا من مظاهر المشاركة السياسية للمرأة، وهذه العلمية تعكس بصورة عامة الوضع الاجتماعي والثقافي والمادي للمرأة من ناحية، ومدى قبول المجتمع هذه المشاركة من ناحية أخرى، كما أنها تعكس كذلك المستوى العلمي والثقافي والسياسي الذي حققته المرأة من ناحية ثالثة. ويمكن توضيح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (13) يوضح
مدى المشاركة في عملية التصويت في الانتخابات

المتغيرات	ك	%
نعم	79	79
لا	21	21
المجموع	100	100

تكشف البيانات السابقة أن الغالبية العظمى من المبحوثات قد أكدن مشاركتهن في عملية التصويت في الانتخابات، وذلك بنسبة استجابات بلغت 79% من مجموع الاستجابات، بينما أكدت 21% منهن عدم مشاركتهن في عملية التصويت في الانتخابات، وتشير تلك البيانات إلى أن ثمة قدرًا من الوعي الاجتماعي والثقافي والسياسي لدى المبحوثات بأهمية المشاركة في اختيار من ينوب عنهن ويمثلهن في الانتخابات سواء المتعلقة بالمجلس النيابي أو المجالس البلدية.

وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثات، ومدى وجود فروق بينهن في مدى المشاركة في عملية التصويت في الانتخابات، كشفت التحليلات الإحصائية عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بينهن حول تأثير الحالة الاجتماعية على مدى

مشاركتهن في التصويت للانتخابات، حيث جاءت النسب متقاربة على مستوى الفئات الثلاثة (متزوجة ومطلقة ولم يسبق لها الزواج متقاربة إلى حد كبير) كالآتي: 84.7%، 83.3%، 68.6% على التوالي. ويتضح ذلك من البيانات المبينة بالجدول الآتي:

جدول رقم (14) يوضح
العلاقة بين الحالة الاجتماعية ومدى المشاركة في عملية التصويت في الانتخابات

الحالة الاجتماعية	لم يسبق لها الزواج		متزوجة		مطلقة	
المتغيرات	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	24	68.6	50	84.7	5	83.3
لا	11	31.4	9	15.3	1	16.7
المجموع ن=100	35	100.0	59	100	6	100

* مستوى المعنوية 0.17 غير دالة

تكشف بيانات المقابلات المتعمقة التي أجرتها الباحثة مع خمس حالات من النساء ممن لهن خبرة بالعمل السياسي أن ثمة اتفاقًا عامًّا بينهن على أنهن جميعًا يشاركن في عملية التصويت في الانتخابات، فقد أشارت إحدى الحالات إلى ذلك بالقول"نعم أشارك في عملية التصويت في الانتخابات لأن هذا من منطلق واجبي بصفتي مواطنة، ولإيماني بمسيرتنا الديموقراطية وضرورة مشاركة جميع المواطنين في دعمها وتقويتها، لأن نسبة التصويت تعطي مؤشرًا على مستوى الوعي السياسي". بينما أكدت حالة أخرى أنها تشارك في التصويت في الانتخابات لأنه حق ومسؤولية ودور يتحمل كل إنسان قراراته ومسؤولياته ولا يتخاذل عنها ويتركها حتى لوكان المرشحون غير مقنعين في كل الفصول التشريعية، وحتى في الإعادة كلنا نذهب ونصوت".

وفي السياق ذاته أشارت حالة أخرى إلى أنها تشارك "في عملية التصويت في الانتخابات، وذلك لأنه يعد واجبًا وطنيًا، كما أنه يعتبر كذلك مطلبًا شعبيًا وسياسيًا لكي تكون هناك حياة برلمانية ومشاركة في صنع القرار. والتصويت للأجدر والأنفع". وكما أشارت حالة أخرى إلى أنها تشارك "في عملية التصويت في الانتخابات، لأنه هذا حق دستوري لابد أن نستغله ونطمح إلى الإصلاح والديمقراطية لكي توصل صوتنا".

نستنتج مما سبق أن جميع حالات الدراسة قد اتفقن على أهمية عملية المشاركة في التصويت في الانتخابات، وذلك لأنها تعكس مستوى الوعي الثقافي والسياسي للمرأة البحرينية عمومًا من ناحية، كما أنها تعبر عن مساحة الحرية السياسية المتاحة أمام المرأة للتعبير عن آرائها ومواقفها إزاء المرشحين ذكورًا كانوا أم إناثًا من ناحية أخرى.

بينما كشفت البيانات والتحليلات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بالنسبة للعلاقة بين السن والمشاركة في التصويت في الانتخابات، حيث جاءت تلك الفروق لصالح الفئة العمرية 35-40 سنة، بنسبة بلغت 92,9% من مجموع الاستجابات، تليها الفئة العمرية 40 سنة فأكثر، بنسبة 85,1%، ثم الفئة العمرية 25-30 سنة بنسبة بلغت 83,3% من مجموع الاستجابات. ويتضح ذلك من البيانات الآتية:

جدول رقم (15) يوضح

العلاقة بين السن والمشاركة في عملية التصويت في الانتخابات

السن	أقل من 20		20-25		25-30		35-40		40- فأكثر	
المتغيرات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	7	53.8	9	64.3	10	83.3	13	92.9	40	*85.1
لا	6	46.2	5	35.7	2	16.7	1	7.1	7	14.9
المجموع ن=100	13	100	14	100	12	100	14	100	47	100

* دالة عند مستوى المعنوية 0.05

ومـن الطبيعـي أن يكـون هنـاك مجموعـة مـن العوامـل والأسـباب الـتي دفعـت ببعـض المبحوثـات إلى تأكيـد عـدم مشـاركتهن في التصويـت في الانتخابـات، ويمكـن توضيـح تلـك العوامـل والأسـباب مـن تحليـل البيانـات الموضحـة بالجـدول الآتي:

جدول رقم (16) يوضح
أسباب عدم المشاركة في عملية التصويت في الانتخابات

الأسباب	ك	%
لأنه لا فائدة من صوتي	7	33,3
المرشح لا يقدم أي خدمات	10	47,6
الانتخابات عملية شكلية	8	38,1
المرشحون مفروضون علينا	1	4,8
عدم الإحساس بمسؤولية تجاه المجتمع	3	14,3
لأنه مجلس معين وليس منتخبًا	5	23,8
الترشيح يكون طائفيًّا	6	28,6
الموروث الثقافي	3	14,3
عدد المستجيبين	21	-

*اختيار أكثر من بديل

تكشـف البيانـات الموضحـة بالجـدول السـابق والـتي تعـبر عـن اسـتجابات المبحوثـات أن ثمـة مجموعـة من العوامل والأسـباب التي تمنعهن من المشـاركة في عمليـة التصويـت في الانتخابـات، حيـث جـاء ترتيـب تلـك العوامـل حسـب درجـة أهميتهـا وتأثيرهـا علـى النحـو الآتي: المرشـح لا يقـدم أي خدمـات في المرتبـة الأولى، وذلـك بنسـبة بلغـت 47.6% مـن مجمـوع الاسـتجابات، يليـه في المرتبـة الثانيـة أن الانتخابـات تعتـبر عمليـة شـكلية، وذلـك بنسـبة بلغـت 38.1%، ثم جـاء في المرتبـة الثالثـة أنـه لا فائـدة مـن صـوتي، بنسـبة بلغـت 33.3% مـن مجمـوع الاسـتجابات. أمـا المتغـير الخـاص بـأن الترشـيح

يكون طائفي، فقد جاء في المرتبة الرابعة، وقد بلغت نسبته 28,6% من مجموع الاستجابات. وفي المرتبة الخامسة جاء متغير أنه مجلس معين وليس منتخبًا بنسبة بلغت 23,8% من مجموع الاستجابات. وفي المرتبة السادسة وبنسب متساوية جاء المتغيران عدم الاحساس بمسؤولية تجاه المجتمع، والموروث الثقافي، بنسبة بلغت 14.3% لكل منهما. وأخيرًا أن المرشحين مفروضون علينا بنسبة 4.8% من مجموع الاستجابات.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين السن وأسباب عدم المشاركة في عملية التصويت في الانتخابات من وجهة نظر المبحوثات، يمكن الكشف عنها من البيانات والتحليلات الإحصائية الموضحة بالجدول الآتي:

جدول رقم (17) يوضح
العلاقة بين السن وأسباب عدم المشاركة في عملية التصويت في الانتخابات

السن / الأسباب	أقل من 20		25-20		30-25		35-40		40- فأكثر		كا^2
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
لأنه لا فائدة من صوتي	3	50	3	60	0	0	0	0	1	14.3	4.993
المرشح لا يقدم أي خدمات	2	33.3	3	60	2	100	1	100	2	28.6	5.116
الانتخابات عملية شكلية	1	16.7	1	20	0	0	0	0	6	85.7	*10.439
المرشحون مفروضون علينا	0	0	0	0	0	0	0	0	1	14.3	2.100
عدم الإحساس بمسؤولية تجاه المجتمع	1	16.7	1	20	0	0	0	0	1	14.3	0.661
لأنه مجلس معين وليس منتخب	0	0	0	0	0	0	1	100	4	57.1	*11.550
الترشيح يكون طائفي	2	33.3	1	20	0	0	1	100	2	28.6	3.547
الموروث الثقافي	0	0	1	20	0	0	0	0	2	28.6	2.800
عدد المستجيبين ن=21	6	-	5	-	2	-	1	-	7	-	

*دالة عند مستوى 0.05

تكشف التحليلات الإحصائية الموضحة بالجدول السابق عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بالنسبة للمتغير الخاص بأن الانتخابات عملية شكلية، حيث جاءت تلك الفروق لصالح الفئة العمرية 40 سنة فأكثر، وبلغت نسبة الاستجابات 85.7%، تليها الفئة العمرية 20-25 سنة بنسبة 20%، والفئة أقل من 20 سنة بنسبة بلغت 16.7%.

وتشير تلك التحليلات إلى وجود علاقة بين سن المبحوثات ووجهات نظرهن حول أن السبب الأساسي في عدم مشاركة المرأة في التصويت للانتخابات يتمثل في كون الانتخابات عملية شكلية، ومن ثم فإن ارتفاع سن المبحوثات قد مكنهن من الحكم على عملية الانتخابات بأنها شكلية نظرًا إلى خبراتهن بهذه العملية وما يحدث فيها من تجاوزات.

كما تكشف البيانات أيضًا عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 بالنسبة للمتغير الخاص بسبب أنه مجلس معين وليس منتخبًا، وقد جاءت الفروق لصالح الفئة العمرية 35-40 سنة بنسبة 100%، تليها الفئة العمرية 40 سنة فأكثر، وقد بلغت نسبتها 57,1% من مجموع الاستجابات، بينما لم تمثل الفئات الأخرى بأية نسب كما هو مبين بالجدول. أما بقية العوامل والأسباب الأخرى الموضحة بالجدول، فإن أهميتها ومدى تأثيرها يتفاوت من فئة عمرية إلى فئة أخرى، على الرغم من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثات وفقًا لأعمارهن.

وهذا يشير إلى أن ثمة عوامل بنائية وثقافية وشخصية تلعب دورًا مهمًا في التشجيع على عدم المشاركة في عملية التصويت في الانتخابات، سواء أكانت تلك العوامل تتعلق بعدم الاقتناع بهذه العملية في الأساس أو لأن المبحوثات يفقدن الثقة في القائمين على هذه العملية، أو بسبب التدخلات الطائفية... وغيرها من العوامل والمتغيرات الأخرى.

2- الحقوق السياسية للمرأة:

تعتبر الحقوق السياسية للمرأة من أكثر المطالب التي تسعى المرأة إلى تحقيقها سواء فيما يتعلق بالحق في التصويت، أو الترشح في الانتخابات وتولي المناصب السياسية العليا، كالتي يتولاها الرجل تمامًا، ولذلك تسعى جميع الدول والأنظمة السياسية إلى تحقيق هذا المطلب بصورة أو بأخرى. وفيما يتعلق بمدى تمتع المرأة البحرينية بحقوقها السياسية، أفادت نتائج الدراسة الميدانية أن الغالبية العظمى من المبحوثات قد أكدن أن المرأة تتمتع بحقوقها السياسية، وذلك بنسبة استجابات بلغت 69% من مجموع الاستجابات، مقابل 31% من أكدن أن المرأة لا تتمتع بحقوقها السياسية.

وتشير تلك البيانات إلى أن الأمر ما يزال لم يصل إلى المستوى المطلوب، مما يتطلب مزيدًا من الجهد والوعي بأهمية دور المرأة بصورة عامة، وأهمية مشاركتها في الحياة السياسية بخاصة. ويمكن توضيح ذلك من البيانات المبينة بالجدول الآتي:

جدول رقم (18) يوضح
مدى تمتع المرأة البحرينية بحقوقها السياسية

المتغيرات	ك	%
نعم	69	69
لا	31	31
المجموع	100	100

تكشف البيانات الموضحة بالجدول والتي تعبر عن استجابات المبحوثات أن نسبة كبيرة منهن قد أكدن أن المرأة البحرينية تتمتع بحقوقها السياسية، وذلك بنسبة بلغت 69% من إجمالي العينة، إلا أن هناك نسبة لا بأس بها منهن بلغت 31% قد أكدت أن المرأة لا تتمتع بحقوقها السياسية.

وتكشف بيانات المقابلات المتعمقة عن اتفاق الحالات الخمس - بالرغم من تباين مستوياتهن التعليمية والمهنية - على أن المرأة البحرينية تتمتع بحقوقها السياسية، ويتضح ذلك من خلال عرض آراء بعض الحالات حول هذه القضية، حيث أكدت إحدى الحالات "أن المرأة البحرينية تتمتع بحقوقها السياسية نصًّا وتشريعًا، كما أن لها كل الحق في أن تنتمي إلى حزب معين أو أن تشكل حزبًا بذاته، و أن تنتمي لأي من مؤسسات المجتمع المدني، وأن تكون ناشطة سياسية وحقوقية وتعبر عن آرائها بكل الطرق المتاحة". وتضيف الحالة قائلة "الآن كثير من النساء يتقاعسن عن القيام بهذا الدور، وذلك إما لقلة الوعي وعدم المبالاة والشعور ببطء التغيرات وأنه ليس هناك فائدة من عملية المشاركة، وإما لأن بعضهن لا يستطعن الإفادة من الأدوات المتاحة للحصول على تلك الحقوق. كما أن الممارسة موضوع يحتاج إلى خبرة وتراكم معرفي ومهارات تتعلمها وتعيها وتستفيد منها، وأنه إلى حد الآن مازالت المرأة عندنا لديها قصور في هذه الجوانب". وقد أكدت حالة أخرى أنه "على الرغم من أن المرأة البحرينية تتمتع بحقوقها السياسية، فيجب ألا نغفل تأثير الموروثات الثقافية والاجتماعية وأنها ليس لديها القدرة على اتخاذ القرار بشأن عملية التصويت أو الترشح في الانتخابات".

ويشير ذلك إلى أن العادات والتقاليد والموروثات الثقافية التي تتعلق بأوضاع المرأة ومكانتها وأدوارها في المجتمع ما تزال تمثل معوقًا أساسيًّا يواجهها حتى الآن، بالرغم من التغيرات السريعة التي يشهدها المجتمع البحريني على جميع المستويات.

في حين أكدت حالة أخرى "أن المرأة البحرينية تتمتع بحقوقها السياسية، وأنه من خلال المشروع الإصلاحي لجلالة الملك تتولى المرأة مناصب كبيرة وتتمتع بحقوقها السياسية، فالمرأة تبوأت منصب وزيرة ووكيلة وزارة، وسفيرة وقاضية ورئيسة نيابة، كما أن لها تواجدًا في السلطة التشريعية والتنفيذية والسلك الدبلوماسي... وغيرها من المراكز القيادية".

وعلى الرغم من تأكيد أن المرأة البحرينية تتمتع بحقوقها السياسية، فإن هناك مجموعة من العوامل والأسباب التي تحول دون تحقيق ذلك على مستوى الواقع، وقد جاء ترتيب تلك الأسباب وفقًا لأهمية كل منها ودرجة تأثيره من وجهة نظرهن على النحو الآتي: القوانين متحيزة للرجال، في المرتبة الأولى، بنسبة استجابات بلغت 48,4% من مجموع الاستجابات، بينما احتل المرتبة الثانية متغير ضعف المرأة ذاتها، وذلك بنسبة استجابات بلغت 45,2%. أما متغير أن هناك حاجة إلى تفعيل القرارات ووضعها على أرض الواقع، فقد احتل المرتبة الثالثة من حيث أهميته ودرجة تأثيره، وذلك بنسبة بلغت 41,9% من مجموع الاستجابات. وفي المرتبة الرابعة جاء متغير سيطرة الرجال، بنسبة استجابات بلغت 35,5% من مجموع الاستجابات، يليه في المرتبة الخامسة أن الأمور مازالت شكلية بنسبة بلغت 32,3% من إجمالي الاستجابات. وأخيرًا أن قيم المجتمع لا تسمح بذلك، وقد بلغت نسبته 29% من إجمالي الاستجابات. ويتضح ذلك من البيانات الآتية:

جدول رقم (19) يوضح
أسباب عدم تمتع المرأة البحرينية بحقوقها السياسية

الأسباب	ك	%
قيم المجتمع لا تسمح بذلك	9	29
سيطرة الرجال	11	35,5
القوانين متحيزة للرجال	15	48,4
ضعف المرأة ذاتها	14	45,2
ما زالت الأمور شكلية	10	32,3
القرارات تحتاج إلى تفعيل ووضعها على أرض الواقع	13	41,9
عدد المستجيبين	31	-

وقد أشارت إحدى الحالات إلى أنه "على أرض الواقع لا تتمتع المرأة بأية حقوق سياسية، وذلك لأن الذهنية النمطية الموجودة في المجتمع من عادات وتقاليد مازالت تشكل عائقًا كبيرًا، وأن المرأة لا تصلح أن تكون قائدة في المجتمع، كما أن الفتاوى الدينية لها دور كبير في الإعاقة، فقرار المرأة مرتبط بموافقة الزوج أو الابن".

نستنتج من التحليلات السابقة أنه على الرغم من التغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي يشهدها المجتمع البحريني شأنه شأن المجتمعات العربية والخليجية الأخرى، وبخاصة خلال السنوات الأخيرة التي شهدت انفتاحًا للمجتمع على الثقافات الأخرى العربية والأجنبية، وما صاحب هذه التغيرات من تحولات في البنى الاجتماعية والثقافية للمجتمع، فإن هذه التغيرات لم تكن - بحال من الأحوال - تغيرات جذرية، بل هناك بعض المكونات والعناصر التقليدية وبخاصة الثقافية ما تزال موجودة وفاعلة ومؤثرة، وبخاصة إذا ما تعلق الأمر بأوضاع المرأة وأدوارها في المجتمع، ونظرة المجتمعإلى المرأة، بل ونظرة المرأة إلى ذاتها. هذه النظرة التقليدية للمرأة ما تزال تسيطر وتهيمن ليس فقط على فكر الرجال، ولكن على فكر واتجاهات النساء أيضًا، وهو الأمر الذي يشكل عقبة تحول دون حصول المرأة على حقوقها السياسية كافة.

وحول ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير السن والأسباب المسؤولة عن عدم تمتع المرأة البحرينية بحقوقها السياسية، يمكن الكشف عنها من البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

جدول رقم (20) يوضح
العلاقة بين السن وأسباب عدم تمتع المرأة البحرينية بحقوقها السياسية

السن / الأسباب	أقل من 20		25-20		35-40		40- فأكثر		كا[2]
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
قيم المجتمع لا تسمح بذلك	6	85.7	0	0	0	0	3	18.8	**15.009
سيطرة الرجال	1	14.3	3	60	2	66.7	5	31.3	4.086
القوانين متحيزة للرجال	2	28.6	3	60	2	66.7	8	50	1.789
ضعف المرأة ذاتها	3	42.9	2	40	0	0	9	56.3	3.334
ما زالت الأمور شكلية	0	0	1	20	2	66.7	7	43.8	6.270
القرارات تحتاج إلى تفعيل ووضعها على أرض الواقع	2	28.6	3	60	0	0	8	50	3.778
عدد المستجيبين ن=31	7	-	5	-	3	-	16	-	

** دالة عند مستوى 0.01

توضح التحليلات الإحصائية المبينة بالجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,01 بالنسبة للمتغير (أن قيم المجتمع لا تسمح بأن المرأة تتمتع بحقوقها السياسية)، حيث جاءت تلك الفروق لصالح الفئة العمرية أقل من 20 سنة، وذلك بنسبة استجابات بلغت 85.7% من مجموع الاستجابات، مقابل نسب ضعيفة بالنسبة للفئة العمرية 40 سنة فأكثر 18.8%، وعدم تمثيل الفئات العمرية الأخرى. وتشير تلك البيانات إلى أن المبحوثات الصغار السن لديهن وعي بمدى تأثير منظومة القيم التقليدية التي - ما تزال - موجودة وفاعلة في التقليل من مكانة المرأة والحد من مشاركتها في الحياة السياسية. ولم تكشف البيانات الأخرى الموضحة بالجدول عن أية فروق أخرى ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية المختلفة حول العوامل والأسباب التي تحول دون تمتع المرأة البحرينية بحقوقها السياسية.

وثمة فروق أخرى ذات دلالة إحصائية بين المبحوثات وفقًا لتباين المهنة وآرائهن حول العوامل والأسباب المسؤولة من وجهة نظرهن عن عدم تمتع المرأة البحرينية بحقوقها السياسية، ويمكن التعرف على تلك الفروق من تحليل البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

جدول رقم (21) يوضح
العلاقة بين المهنة وأسباب عدم تمتع المرأة البحرينية بحقوقها السياسية

المهنة / الأسباب	ربة منزل		موظفة قطاع حكومي		موظفة قطاع خاص		أعمال حرة		متقاعدة		طالبة		كا^2
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
قيم المجتمع لا تسمح بذلك	2	33.3	1	20	0	0	0	0	1	25	5	83.3	*12.961
سيطرة الرجال	1	16.7	3	60	5	55.6	0	0	1	25	1	16.7	5.495
القوانين متحيزة للرجال	2	33.3	3	60	6	66.7	0	0	2	50	2	33.3	3.505
ضعف المرأة ذاتها	3	50.0	4	80	3	33.3	0	0	2	50	2	33.3	4.216
ما زالت الأمور شكلية	2	33.3	2	40	4	44.4	0	0	2	50	0	0	4.661
القرارات تحتاج إلى تفعيل ووضعها على أرض الواقع	2	33.3	3	60	3	33.3	1	100	2	50	2	33.3	2.800
عدد المستجيبين ن=31	6	-	5	-	9	-	1	-	4	-	6	-	

*دالة عند مستوى 0.05

تكشف التحليلات الإحصائية الموضحة بالجدول السابق عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 بالنسبة للمتغير (أن قيم المجتمع لا تسمح بذلك)، حيث جاءت تلك الفروق لصالح فئة الطالبات، وذلك بنسبة استجابات بلغت 83.3% من مجموع الاستجابات، وذلك مقارنة بفئة ربات المنازل، 33.3%، وفئة الموظفات في القطاع الحكومي بنسبة 20% من مجموع الاستجابات. ولم تظهر التحليلات أية فروق أخرى ذات دلالة إحصائية بالنسبة للمتغيرات الأخرى الموضحة بالجدول السابق.

وفيما يتعلق بمدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثات وتباين وجهات نظرهن حول العوامل والأسباب المسؤولة عن عدم تمتع المرأة البحرينية بحقوقها السياسية، يمكن الكشف عنها من البيانات والتحليلات الإحصائية الموضحة بالجدول الآتي:

جدول رقم (22) يوضح العلاقة بين المستوى التعليمى وأسباب عدم تمتع المرأة البحرينية بحقوقها السياسية

المستوى التعليمي / الأسباب	تعليم متوسط		تعليم جامعي		تعليم فوق جامعي		كا^2
			ك	%	ك	%	
قيم المجتمع لا تسمح بذلك	4	57.1	3	17.6	2	28.6	3.755
سيطرة الرجال	2	28.6	8	47.1	1	14.3	2.515
القوانين متحيزة للرجال	1	14.3	11	64.7	3	42.9	5.158
ضعف المرأة ذاتها	4	57.1	8	47.1	2	28.6	1.208
ما زالت الأمور شكلية	1	14.3	6	35.3	3	42.9	1.466
القرارات تحتاج إلى تفعيل ووضعها على أرض الواقع	2	28.6	7	41.2	4	57.1	1.182
عدد المستجيبين ن=31	7	-	17	-	7	-	

*اختيار أكثر من بديل

وعلى الرغم من عدم وجود أية فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثات وفقًا لتباين مستوياتهن التعليمية وآرائهن حول العوامل المسؤولة عن عدم تمتع المرأة البحرينية بحقوقها السياسية، فإن القراءة المتأنية للبيانات الموضحة بالجدول تكشف عن تباين واختلاف المبحوثات فيما يتعلق بوجهات نظرهن حول أهمية كل من المتغيرات والأسباب الموضحة بالجدول، فبينما يحتل المتغيران (قيم المجتمع لا تسمح، وضعف المرأة ذاتها) المرتبة الأولى من وجهة نظر فئة التعليم المتوسط، من حيث أهميتهما في الحيلولة دون تمتع المرأة البحرينية بحقوقها السياسية، حيث جاءت نسبتهما متساوية 57.1%، فإن متغير (أن القوانين متحيزة للرجال) قد احتل المرتبة الأولى من وجهة نظر فئة التعليم العالي من حيث أهميته وتأثيره، وقد بلغت نسبته 64.7% من مجموع الاستجابات. أما متغير (القرارات تحتاج إلى تفعيل ووضعها على أرض الواقع)، فقد جاء في المرتبة الأولى من وجهة نظر فئة التعليم فوق الجامعي.

ويتضح من التحليلات السابقة أنه بالرغم من اتفاق المبحوثات حول هذه العوامل والأسباب بوصفها تحول دون تمتع المرأة البحرينية بحقوقها السياسية، فإن ثمة اختلافًا وتباينًا في وجهات نظرهن حول مدى أهمية ودرجة تأثير كل منها في واقع المرأة البحرينية.

3- مجالات المشاركة السياسية للمرأة:

لا شك في أن موضوع المشاركة السياسية للمرأة البحرينية أضحى يمثل موضوعًا مهمًّا، وخاصة في ظل عمليات الحراك الاجتماعي والسياسي التي يشهدها المجتمع البحريني خلال السنوات الأخيرة، فمنذ تولي صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله مقاليد الحكم والبحرين تشهد حراكًا واسعًا على مختلف الأصعدة، حيث جاء المشروع الإصلاحي لجلالة الملك ليشكل رؤية واضحة وتطلعات طموحة لما

ينبغي أن يكون علية المجتمع البحرين والمستقبل الذي يتطلع إليه. ولعل أهم الأسس التي يقوم عليها هذا المشروع الرائد هو البناء الديمقراطي الذي يستند إلى مشاركة شعبية فاعلة. ولاشك أن بناء مجتمع ديمقراطي صحيح، يستلزم مشاركة جميع المواطنين بلا استثناء، أي أن المرأة تشكل معضلًا هامًّا في هذه التحولات، ذلك أن وضع المرأة ومكانتها يعتبر من المؤشرات المهمة التي يمكن على أساسها قياس مستوى تطور المجتمع، فكلما زاد المجتمع رقيًّا وتقدمًا كلما زاد اهتمامه بإفساح المجال للمرأة لتأخذ مكانها في بنائه وتحقيق التوازن الذي يتيح له مواكبة العصر والوصول إلى التطور المنشود، ومن ثم فإن التعرف على وجهات نظر المبحوثات في طبيعة المجالات التي يجب على المرأة البحرينية أن تشارك فيها وأن يكون لها تواجد ملموس فيها يُعد من الأمور المهمة في الدراسة الراهنة، ويمكن الكشف عن ذلك من البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

جدول رقم (23) يوضح
مجالات المشاركة السياسية للمرأة

مجالات المشاركة	ك	%
تقلد منصب سياسى	63	63
المشاركة فى اتخاذ القرار	82	82
الترشيح فى الانتخابات	59	59
الاهتمام بالسياسة	55	55

تكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق عن عدة مجالات حددتها المبحوثات بوصفها من المجالات المهمة التي يجب على المرأة البحرينية أن تشارك بفعالية فيها، وقد جاء ترتيب هذه المجالات وفقًا لدرجة أهميتها بالنسبة لهن على النحو الآتي: احتل مجال المشاركة في اتخاذ القرار المرتبة الأولى من حيث أهميته، حيث بلغت نسبة الاستجابات المعبرة عنه 82% من مجموع الاستجابات، وهو ما يشير إلى أن عملية

اتخـاذ القـرار وخاصـة السياسـي ينبغـي أن يكـون للمـرأة دور فاعـل ومؤثـر فيـه، أي ضـرورة أن يكـون للمـرأة نفـوذ مؤثـر علـى مسـتوى اتخـاذ القـرار سـواء أكان ذلـك القـرار متعلقًـا بالشـؤون الداخليـة أو الخارجيـة.

بينمـا جـاء تقلـد منصـب سياسـي في المرتبـة الثانيـة مـن حيث درجـة أهميته، وقـد بلغـت النسـبة الإجماليـة للاسـتجابات المعـبرة عنـه 63% مـن مجمـوع الاسـتجابات. أمـا الترشـح في الانتخابـات، فقـد احتـل المرتبـة الثالثـة مـن حيـث درجـة أهميتـه، وبلغـت نسـبته 59% مـن مجمـوع الاسـتجابات، وأخيـرًا جـاء الاهتمـام بالسياسـة والشـؤون السياسـية عمومًـا في المرتبـة الأخـيرة، وذلـك بنسـبة بلغـت 55% مـن مجمـوع الاسـتجابات.

ولقـد أوضحـت بيانـات المقابلـة المتعمقـة أن هنـاك اتفاقًـا عامًّـا بـين جميـع الحـالات علـى أن المـرأة البحرينيـة تشـارك في كثـير مـن المجـالات، حيـث أكـدت إحـدى الحـالات ذلـك بالقـول "أرى مـن الممكـن وجـود المـرأة في الحـزب السياسـي، وفي الغرفـة النيابيـة، وأنـه ليـس هنـاك عوائـق للدخـول في المجلـس النيـابي أو البلـدي، كمـا أنهـا حاضـرة كناشـطة في الصحافـة والإعـلام بصـورة عامـة. وأن الأعـراف والقيـود الـتي تحـد مـن مشـاركتها بالنسـبة لمجتمـع محافـظ كالبحريـن تعتـبر أقـل تأثـيرًا مـن الـدول الأخـرى".

كمـا أضافـت الحالـة ذاتهـا: "تسـتطيع المـرأة أن تكـون ناشـطة سياسـية بدون أن تكـون عضـوًا في المجلـس النيـابي، فوجودهـا في الإعـلام عـبر التواصـل الاجتماعـي مكنهـا مـن ذلـك، ولا أرى وجـود مجـال يمكـن أن يكـون للمـرأة دور فيـه للتعبـير عـن رأيهـا أو أن تحـدث تغيـيرًا في صنـع القـرار غـير متـاح في البحريـن، كلـه موجـود ومتـاح وعلـى المـرأة أن تسـتمر وتسـتفيد منـه".

كمـا أكـدت حالـة أخـرى أن "مـن المجـالات الـتي تشـارك فيهـا المـرأة البحرينيـة السـلطة التشـريعية والسـلطة التنفيذيـة، وأنهـا وصلـت إلى مناصـب منهـا: وزيـرة وسـفيرة ووكيلـة وزارة، ورئيسـة نيابـة ووكيلـة نيابـة، واليـوم لا يوجـد مجـال مـن المجـالات مغلـق أمـام المـرأة. والمجلـس الأعلـى للمـرأة يلعـب دورًا كبـيرًا في إبـراز حقـوق المـرأة ودفعهـا للحصـول علـى المناصـب العليـا.

وعلى الرغم من مشاركة المرأة في الجمعيات السياسية، فإننا لم نر أنها أخذت قيادة جمعية أو أن أية جمعية سياسية قد رشحت المرأة".

بينما عبرت حالة أخرى عن ذلك بقولها "المرأة البحرينية موجودة في جميع المجالات منها: اتحاد النقابات، وتمثيل الدولة في الخارج كسفيرات، وفي المحافل الدولية كوجود امرأة بحرينية في منصب مساعد رئيس الجامعة العربية، وفي مناصب منظمة الأمم المتحدة، وأنه لولا الإرادة السياسية لم تكن هناك نساء وزيرات وفي المجال القضائي والنيابة العامة، وأن كل ذلك بتأثير الاتفاقيات الدولية".

وتشير هذه البيانات إلى مدى وعي المرأة البحرينية بأهمية أن يكون للمرأة دور وتأثير واضح في الشؤون السياسية للمجتمع سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. كما أنه من المهم كذلك أن يكون للمرأة تمثيل واضح في مجالات محددة منها اتخاذ القرار، والترشح في الانتخابات المختلفة، وأن تتقلد بعض المناصب السياسية المهمة شأنها شأن الرجل.

وفيما يتعلق بما إذا كانت ثمة فروق ذات دلالة إحصائية بين المهنة ومجالات المشاركة السياسية للمرأة، يمكن الكشف عنها من تحليل البيانات الموضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (24) يوضح
العلاقة بين المهنة ومجالات المشاركة السياسية للمرأة

المهنة مجالات المشاركة	ربة منزل		موظفة قطاع حكومى		موظفة قطاع خاص		أعمال حرة		متقاعدة		طالبة		كا^2
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
تقلد منصب سياسى	12	60	18	60	10	50	6	66.7	6	75	7	53.8	1.898
المشاركة في اتخاذ القرار	16	80	27	90	15	75	8	88.9	7	87.5	9	69.2	3.908
الترشيح فى الانتخابات	12	60	18	60	10	50	6	66.7	6	75	7	53.8	1.898
الاهتمام بالسياسة	12	60	22	73.3	5	25	5	55.6	4	50	7	53.8	*11.638
عدد المستجيبين ن=100	20	-	30	-	20	-	9	-	8	-	13	-	

*دالة عند مستوى 0.05

تكشف التحليلات الموضحة بالجدول السابق عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بالنسبة لمجال الاهتمام بالسياسة، حيث جاءت الفروق لصالح فئة الموظفات في القطاع الحكومي، وذلك بنسبة استجابات بلغت 73.3% من مجموع الاستجابات، تليها فئة ربات المنازل بنسبة 60%، ثم فئة الأعمال الحرة بنسبة 55.6% من مجموع الاستجابات، أما فئة الطالبات فبلغت نسبة الاستجابات المعبرة عن آرائهن 53.8% من مجموع الاستجابات. أما المجالات الأخرى الموضحة في الجدول، فلم تُظهر التحليلات أية فروق ذات دلالة إحصائية بين

المبحوثات وفقًا لمتغير المهنة، حيث جاءت النسب المعبرة عنها متقاربة إلى حد كبير كما يتضح من البيانات المبينة بالجدول السابق.

كما كشفت التحليلات الإحصائية عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين السن ووجهات نظر المبحوثات ومجالات المشاركة السياسية للمرأة، على الرغم من أن التحليل الدقيق للبيانات الإحصائية التي تعبر عن استجابات المبحوثات تكشف عن بعض الاختلافات بين المبحوثات في وجهات نظرهن حول مجالات المشاركة السياسية للمرأة، وتعبر تلك الاختلافات عن مدى أهمية كل مجال من تلك المجالات من وجهة نظر كل فئة عمرية، ويمكن الكشف عن ذلك من البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

جدول رقم (25) يوضح
العلاقة بين السن ومجالات المشاركة السياسية للمرأة

السن / مجالات المشاركة	أقل من 20		25-20		30-25		40-35		40- فأكثر		كا^2
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
تقلد منصب سياسى	6	46.2	11	78.6	8	66.7	6	42.9	32	68.1	6.066
المشاركة فى اتخاذ القرار	8	61.5	12	85.7	10	83.3	10	71.4	42	89.4	6.619
الترشيح فى الانتخابات	6	46.2	9	64.3	7	58.3	6	42.9	31	66	3.499
الاهتمام بالسياسة	6	46.2	5	35.7	7	58.3	5	35.7	32	68.1	7.924
عدد المستجيبين ن=100	13	-	14	-	12	-	14	-	47	-	

*اختيار أكثر من بديل

يتضح من التحليلات المبينة بالجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لجميع المتغيرات الموضحة بالجدول وفقًا لتباين واختلاف الفروق العمرية بين المبحوثات، وعلى الرغم من ذلك، يمكن توضيح تلك الفروق، حيث احتل متغير (المشاركة في اتخاذ القرار) المرتبة

الأولى من حيث أهميته بالنسبة لجميع الفئات العمرية، وذلك بنسب استجابات بلغت 89.4% بالنسبة لفئة 40 سنة فأكثر، تليها 85.7% بالنسبة لفئة 20-25 سنة، ثم فئة 25-30 بنسبة بلغت 83.3% من مجموع الاستجابات، أما فئة أقل من 20 سنة فبلغت نسبتها 61.5%، وأخيرًا فئة 35-40 سنة بنسبة بلغت 71.4% من مجموع الاستجابات. بينما احتل متغير (تقلد منصب سياسي) في المرتبة الثانية بالنسبة لمعظم فئات السن عدا الفئة 40 سنة فأكثر، والتي بلغت 68.1% من مجموع الاستجابات. وهكذا تبدو الاختلافات أيضًا بين المبحوثات وفقًا لتباين مستوياتهن العمرية بالنسبة للمتغيرات الأخرى الموضحة بالجدول.

كما أوضحت التحليلات أيضًا عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثات وفقًا لتباين مستوياتهن التعليمية ووجهات نظرهن في مجالات المشاركة السياسية للمرأة، ويمكن توضيح ذلك من البيانات المبينة بالجدول الآتي:

جدول رقم (26) يوضح

العلاقة بين المستوى التعليمى ومجالات المشاركة السياسية للمرأة

المستوى التعليمي مجالات المشاركة	تعليم متوسط		تعليم جامعي		تعليم فوق جامعي		كا^2
	ك	%	ك	%	ك	%	
تقلد منصب سياسي	9	50	36	62.1	18	75	2.809
المشاركة فى اتخاذ القرار	13	72.2	48	82.8	21	87.5	1.680
الترشيح فى الانتخابات	10	55.6	32	55.2	17	70.8	1.829
الاهتمام بالسياسة	9	50	30	51.7	16	66.7	1.753
عدد المستجيبين ن=100	18	-	58	-	24	-	

على الرغم من أن التحليلات الإحصائية الموضحة بالجدول السابق تكشف عن عدم وجود أية فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لأي من

المجالات الواردة بالجدول، فإن تحليل تلك البيانات يشير إلى وجود أوجه اتفاق وكذلك اختلافات وفروق بين المبحوثات في وجهات نظرهن حول أهمية كل مجال من تلك المجالات وفقًا لاختلاف وتباين مستوياتهن التعليمية. فثمة اتفاق بين المبحوثات على أن المشاركة في اتخاذ القرارات قد جاء في مقدمة المجالات التي تشارك فيها المرأة، وذلك بنسب بلغت 87.5% بالنسبة لفئة التعليم فوق الجامعي، و82.8% بالنسبة لفئة التعليم الجامعي، و72.2% بالنسبة لفئة التعليم المتوسط. وبينما جاء الترشيح في الانتخابات في المرتبة الثانية من حيث أهميته بالنسبة لفئة التعليم المتوسط 55.6%، فإن المتغير ذاته احتل المرتبة الثالثة بالنسبة للفئتين: التعليم الجامعي والتعليم فوق الجامعي، وذلك بنسب بلغت 55.2% و70.8% على التوالي.

وفيما يتعلق بمدى موافقة المبحوثات على دخول المرأة في المجالس النيابية والبلدية، يمكن الكشف عنها من البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

جدول رقم (27) يوضح
مدى الموافقة على دخول المرأة في المجالس النيابية والبلدية

المتغيرات	ك	%
نعم	82	82
لا	18	18
المجموع	100	100

تكشف البيانات الميدانية أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة قد أكدن أنهن موافقات على دخول المرأة في المجالس النيابية والبلدية، حيث بلغت نسبتهن 82% من مجموع الاستجابات، وذلك مقابل 18% فقط منهن أبدين عدم موافقتهن على ذلك، وهو ما يشير إلى إدراك ووعي غالبية

المبحوثات بأهمية أن يكون للمرأة مكانة في هذين المجلسين المهمين، ومن ثم ضمان مشاركتهن بفعالية في العملية السياسية على المستويين التشريعي والتنفيذي، مما يدعم مكانتهن في المجتمع البحريني بصورة عامة.

وثمة اتفاق بين الحالات الخمس التي تمت مقابلتها فيما يتعلق بموافقتهن على ضرورة دخول المرأة المجالس النيابية والبلدية، حيث أكدت إحدى الحالات ذلك بقولها: "المرأة لا تقل عن الرجل وشاركت في الانتخابات وإن كانت هناك اخفاقات ولكن المرأة أثبتت جدارتها في السنوات الحالية بأن تكون عضوًا في المجلس البلدي والنيابي، وكذلك وجودها في مجلس الشورى، و في السلطة القضائية، فالمرأة هي الأم وصانعة الأجيال".

كما أكدت حالة أخرى أن "المرأة تحس بهموم واحتياجات المجتمع بصورة أكبر وترجمت ذلك في قوانين في السلطة التشريعية كقانون الطفل والأسرة، فوجود المرأة ضروري، حتى في المجالس البلدية المرأة تفكر دائمًا في احتياجات المجتمع. ودخول المرأة يزيد معارفها وخبراتها في هذا الجانب ويزيد جرأتها ويجعلها تتعلم وتطلع على تجارب الآخرين". كما عبرت حالة أخرى عن ذلك بقولها "المواطنة لها كامل الحقوق ولها صوت وابتعادها عن المشاركة في الإدلاء بصوتها السياسي يعني حرمانها من المساهمة في قضايا تخص الوطن وقضاياها الخاصة".

ولا شك في أن ثمة مجموعة من العوامل والأسباب التي دفعت المبحوثات (أفراد العينة) على الموافقة على دخول المرأة المجالس النيابية، يمكن الكشف عنها من تحليل البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

جدول رقم (28) يوضح
أسباب موافقة المبحوثات على دخول المرأة في المجالس النيابية

العوامل والأسباب	ك	%
لإثبات حقوقها في المجتمع	61	74,4
لأنها ليست قاصرة على الرجال فقط	48	58,5
ممارسة حقوقها السياسية	62	75,6
لأنها تمثل نصف المجتمع	56	68,3
عدد المستجيبين	82	-

تكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق أن ثمة اتفاقًا بين المبحوثات على مجموعة من العوامل والأسباب التي دفعتهن إلى الموافقة على دخول المرأة المجالس النيابية، جاء في مقدمة تلك العوامل والأسباب ممارسة حقوقها السياسية، وقد بلغت نسبة الاستجابات المعبرة عنه 75.6% من مجموع الاستجابات. في حين احتل متغير إثبات حقوقها في المجتمع المرتبة الثانية من حيث درجة تأثيره وأهميته، وذلك بنسبة استجابات بلغت 74.4% من مجموع الاستجابات. وفي المرتبة الثالثة أن المرأة تمثل نصف المجتمع، ومن ثم فمن حقها أن تُمثل في المجالس النيابية، وقد بلغت نسبة الاستجابات التي عبرت عن هذا المتغير 68.3% من مجموع الاستجابات. وأخيرًا لأن هذه المجالس ليست قاصرة فقط على الرجال، وذلك بنسبة بلغت 58.5% من مجموع الاستجابات.

ومن ثم تكشف التحليلات السابقة، أن المبحوثات لديهن وعي بضرورة وأهمية أن تدخل المرأة المجالس النيابية، وأنّ تمثيلها في تلك المجالس سوف يعود بالنفع الكثير عليها من ناحية، وعلى النساء عمومًا من ناحية أخرى، وبالتالي فوجود المرأة في هذه المجالس سوف يمكنها من

تبني قضايا المرأة والدفاع عن مصالحها والمشاركة في اتخاذ القرارات الإيجابية بشأن قضاياها ومشكلاتها.

وعلى الرغم من أن المبحوثات لديهن وعي بضرورة وأهمية أن تكون للمرأة مشاركة فعالة في المجالس النيابية، فإن الواقع يشير إلى أن نسبة محدودة فقط منهن أعضاء في المجلس النيابية، ويمكن الكشف عن ذلك من البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

جدول رقم (29) يوضح
مدى عضوية المبحوثات في المجلس النيابي

المتغيرات	ك	%
نعم	10	10
لا	90	90
المجموع	100	100

تشير البيانات الموضحة بالجدول أن 10% فقط من المبحوثات بواقع [10] مبحوثات هن فقط أعضاء في المجلس النيابي، مقابل 90% منهن غير أعضاء، وهو ما يشير إلى أن ثمة عزوفًا من جانب المبحوثات للدخول في المجلس النيابي. ولا بد أن هناك مجموعة من العوامل والأسباب المسؤولة عن عدم مشاركتهن في عضوية ذلك المجلس، حيث تكشف البيانات الميدانية عن مجموعة من العوامل تمثلت في: أن العضوية قاصرة على الرجال فقط، وأن الانضمام للمجلس يحتاج إلى إمكانات ومصروفات، كما أنه يحتاج أيضًا إلى دعم من الجمعيات السياسية، كما أن ضعف التعليم بشكل عام بالنسبة للمرأة يمثل أحد المعوقات التي تحول دون مشاركتهن في عضوية المجلس، هذا إضافة إلى نظرة المجتمع إلى المرأة، وكذلك تأثير القيم والعادات والتقاليد والموروثات الثقافية التقليدية التي تحد من مشاركة المرأة في العمل العام والمجال السياسي بصفة خاصة.

وفيما يتعلق بمدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مهنة المبحوثات، ومدى عضويتهن في المجلس النيابي، يمكن الكشف عنها من البيانات الآتية:

جدول رقم (30) يوضح
العلاقة بين المهنة وعضوية المجلس النيابي

المهنة / المتغيرات	ربة منزل		موظفة قطاع حكومي		موظفة قطاع خاص		أعمال حرة		متقاعدة		طالبة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	0	0	5	16.7	0	0	4	44.4	0	0	1	7.7
لا	20	100	25	83.3	20	100	5	55.6	8	100	12	92.3
المجموع ن=100	20	100	30	100	20	100	9	100	8	100	13	100

* دالة عند مستوى المعنوية 0.00

تكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية حادة جدًّا عند مستوى معنوية 0.00 بالنسبة للمتغير نعم، حيث بلغت نسبة الاستجابات المعبرة عن هذا المتغير 44.4% لفئة الأعمال الحرة، مقابل 16.7% بالنسبة لفئة موظفة في القطاع الحكومي، و7.7% فقط بالنسبة لفئة الطلبة، أما الفئات الأخرى، فقد كانت نسبة استجابتهن بأنه لاتوجد علاقة بين المهنة وعضوية المجلس النيابي. وتشير تلك البيانات إلى أن فئة الأعمال الحرة قد أكدن أن ثمة علاقة بين طبيعة المهنة والمشاركة في عضوية المجلس النيابي.

كما أوضحت التحليلات الإحصائية أيضًا عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الحالة الاجتماعية للمبحوثات وعضويتهن في المجلس النيابي، حيث أكدت فئة المتزوجات على ذلك بنسبة بلغت 89.8% من مجموع الاستجابات، وكذلك فئة من لم يسبق لهن الزواج

بنسبة 88.6%، وأيضًا فئة مطلقة بنسبة بلغت 100%، وهو الأمر الذي يبين أنه لا توجد علاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثات والمشاركة في عضوية المجلس النيابي. ويتضح ذلك من البيانات الآتي:

جدول رقم (31) يوضح

العلاقة بين الحالة الاجتماعية وعضوية المجلس النيابي

الحالة الاجتماعية / المتغيرات	لم يسبق لها الزواج		متزوجة		مطلقة	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	4	11.4	6	10.2	0	0
لا	31	88.6	53	89.8	6	100
المجموع ن=100	35	100	59	100	6	100

وعلى الرغم من أهمية تلك المعوقات البنائية والثقافية، فضلًا عن المعوقات التي ترجع إلى المرأة ذاتها، والتي تحول دون مشاركة المرأة في عضوية المجلس النيابي، فإن ثمة اختلافات في الوزن النسبي لكل منها بالنسبة للمبحوثات، ومن ثم اختلاف وجهات نظرهن حول كل عائق بين موافق بشدة وموافق ومحايد وغير موافق وغير موافق إطلاقًا، كما هو موضح في بيانات الجدول الآتي:

جدول رقم (32) يوضح
معوقات مشاركة المرأة في المجالس النيابية

العبارة	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق إطلاقًا	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
العضوية قاصرة علي الرجال فقط	8	8	12	12	12	12	28	28	40	40
الانضمام إلى المجلس يحتاج إلى إمكانيات ومصروفات	29	29	42	42	13	13	8	8	8	8
الانضمام إلى المجلس يحتاج إلى دعم من الجمعيات السياسية	46	46	34	34	10	10	8	8	2	2
ضعف التعليم بشكل عام لدى المرأة	7	7	11	11	21	21	29	29	32	32
نظرة المجتمع إلى المرأة	23	23	35	35	15	15	17	17	10	10
القيم والعادات والتقاليد	21	21	35	35	21	21	12	12	11	11

تكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق عن تباين وجهات نظر المبحوثات ما بين الموافقة بدرجاتها المختلفة أو عدم الموافقة بدرجاتها المختلفة أيضًا على المعوقات المبينة بالجدول، فمثلًا كون الانضمام إلى المجلس يحتاج إلى إمكانيات ومصروفات قد جاءت الموافقة عليه بنسبة 42% في المرتبة الأولى، بينما جاءت الموافقة بشدة على متغير أن الانضمام إلى المجلس يحتاج إلى دعم الجمعيات السياسية في المرتبة الأولى. وهكذا بالنسبة للمعوقات الأخرى، حيث جاءت الموافقة أو عدم الموافقة عليها توضح اختلافًا وتباينًا في وجهات نظر المبحوثات في مدى تأثير تلك

المعوقات على عزوفهن عن المشاركة في عضوية المجلس النيابي، على الرغم من أهمية هذه المعوقات من وجهة نظرهن.

ولقد أوضحت بيانات المقابلات المتعمقة اتفاق الحالات على أن ثمة مجموعة من المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة في المجالس النيابية والبلدية، حيث عبرت إحدى الحالات عن ذلك بقولها "الثقافة المجتمعية، نحن بحاجة إلى أن نغير نظرة المجتمع التقليدي تجاه المرأة وأنها قادرة على التعامل في المجتمع وتحمل مسؤولية الإعلام والمناهج المدرسية. لابد من وضع هذا في المناهج ونفي كل التمييز ضد المرأة. ضعف الثقة بنفسها، فهي مازالت مترددة وينقصها الإقدام والثقة بالنفس نتيجة التربية الخاطئة والضغوط وعدم النجاح في التجارب...". وأضافت "عدم امتلاك المرأة حتى الآن لقرارها الخاص، المرأة تحتاج إلى توعية وأن يكون لها صوت انتخابي مستقل لتختار من هو المرشح الأفضل ولا تبيع صوتها الانتخابي. إلى حد الآن لا توجد معرفة لإدارة الحملات الانتخابية ".

بينما أكدت حالة أخرى "أن الموروثات الاجتماعية والثقافية التي تعزز مفهوم أن المرأة أدنى من الرجل، والموروث الاجتماعي كله انصب بشكل ديني على الرغم من أن الدين بريء من ذلك والدين ليس له علاقة بالموروثات الاجتماعية والثقافية. فصار هناك فهم خاطئ بين الموروث والتقاليد والعرف أو الإساءة في التفسيرات الدينية...". وأضافت قائلة "إن الجمعيات السياسية الدينية ترى أنها هي مع المرأة ولكن نلاحظ أنها لاترشح العنصر النسوي، والخطاب الديني من الأشياء التي تعيق وتحد من مشاركة المرأة، كما أن السلطة الأبوية تحد من مشاركة المرأة في المجالس النيابية والبلدية".

وبالاضافة إلى تركيز معظم الحالات على الموروثات الاجتماعية والثقافية باعتبارها تمثل معوقات أساسية تحول دون مشاركة المرأة في المجالس النيابية والبلدية، فثمة آراء أخرى تؤكد أن السبب هو المرأة نفسها، حيث

عبرت إحدى الحالات عن ذلك قائلة: "المعوقات، هذه الرغبة نفسها لدى المرأة، وحين تتوافر الرغبة عند بعض النساء أو الغالبية من النساء اللاتي شاركن نرى أنه مجرد رغبة ليست مبنية على أسس، بمعنى أن المرأة لم ترنفسها إذا كانت تقدر أو لا تقدر، لها خبرة في هذا المجال أو لا. وكذلك عدم التخطيط واختيار الدائرة، وأن المرأة التى تفكر في ترشيح نفسها للمجلس النيابي لابد أن تفتح مجلسها في دائرتها وتعمل دراسة وتمارس العمل الاجتماعي حتى تكون معروفة لدى المجتمع والدائرة التي تنتمي إليها".

وثمة بعض القضايا والأمور التي تتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة البحرينية كان من المهم الكشف عن آراء المبحوثات ووجهات نظرهن في هذه الأمور، منها: مدى تأثير مشاركة المرأة في المجتمع البحريني، حيث أوضحت بيانات الدراسة الميدانية أن الغالبية العظمى من المبحوثات أكدن أن مشاركة المرأة ذات تأثير في المجتمع البحريني، وذلك بنسبة 85% من مجموع العينة، مقابل 15% فقط منهن أجبن بعدم تأثير مشاركة المرأة في المجتمع.

وثمة اتفاق عام في حالات الدراسة على أن هناك تأثيرات كثيرة نتيجة مشاركة المرأة البحرينية في المجتمع، وتؤكد إحدى الحالات ذلك بقولها: "نعم تعد مشاركة المرأة ذات تأثير في المجتمع، فهي ذات تأثير عظيم، يكفي أن يكون نصف المجتمع غير معطل، والتأثير من الجانب الاقتصادي، فنسبة كبيرة من أسر المجتمع تعولها نساء".

أما عن ملامح تأثير مشاركة المرأة في المجتمع، فقد أوضحت البيانات الميدانية أن ثمة مظهرين أساسيين يشيران إلى تأثير مشاركة المرأة في المجتمع، هما اتساع مجالات الأنشطة التي تشارك فيها المرأة في مجال العمل، وقد جاءت نسبة الاستجابات المعبرة عنه 78.8%، وأيضًا تزايد حجم الخدمات التي تقدمها المرأة على مستوى المجتمع، وقد جاءت

نسبته أيضًا 78.8% من مجموع الاستجابات، وهو ما يشير إلى أن ثمة تواجدًا ومشاركة للمرأة في المجتمع، وأن هناك وعيًا وإدراكًا من جانب المبحوثات لهذا التواجد ومدى تأثيره في المجتمع البحريني.

وحول هذه القضية أكدت جميع الحالات وجود مظاهر كثيرة تؤكد مدى تأثير المرأة البحرينية في المجتمع، حيث عبرت عن ذلك إحدى الحالات قائلة: "من أبرز ملامح التأثير لما شاركت أربعة من النساء في المجلس النيابي كانت الأضواء كلها مسلطة عليهن سواء إعلاميًا أو اجتماعيًا، فتسليط الضوء يدفع المرأة إلى أن تعمل بجد وأن تكون قادرة على العمل أكثر من الرجل.

كما عبرت حالة أخرى عن وجهه نظرها بأن "مشاركة المرأة في المجتمع له أحيانًا تأثير سلبي وأحيانًا تأثير إيجابي، التأثير السلبي عندما تتقاعس عن أداء دورها، كل شي متاح للمرأة وتتمتع بجميع حقوقها، هناك كفاءات لا تترشح لأن تعرف أن فرصها ضعيفة. ليس هناك وعي من الذي يخسر؟ الكل. هنا تأثير المشاركة وعدم المشاركة يظهر في إيصال أناس لا يستحقون أن يصلوا. حتى ضمن الجمعيات السياسية نفسها لم يتم انتقاء الناس بناء على كفاءاتهم بل نتيجة كثير من المعايير. الانتخابات صارت ليست لها علاقة بكفاءة الشخص. التأثير الإيجابي بارز في وصول المرأة لما تكون في دائرة تصل فيها إلى عضوية المجلس البلدي كنموذج للمشاركة النسائية في الدائرة كان لها دور ورفعت فرصها في الفوز".

أما عن دور المرأة في الإعلام ككاتبة وصحفية في البرامج والتلفزيون والإذاعة، فقد كان لها دور واضح، فقد كان واحدًا من الوسائل التي أتيح لها في صنع القرار في السلطة التشريعية والتنفيذية، حيث كان لها دور في كل المواقف والدليل على ذلك كل الحراك السياسي بجدارة. والمرأة لديها صنع القرار في السلطة التنفيذية، وتتولى مراكز قيادية في الدبلوماسية

الخارجية وفي الحكومة وفي مراكز متقدمة في القطاع الخاص والبنوك، كلها تأثيرات مهمة لا تغفل. وتشكل المرأة تقريبًا 32% من القوى العاملة في القطاع الخاص حتى في المراكز القيادية، وفي العمل الاجتماعي لها دورها وكانت في المقدمة واستطاعت أن تحدث تأثيرًا في المجتمع. وفي السياق ذاته أشارت إلى أن "لها تأثيرًا في عملية مشاركة المرأة في المجالس النيابية والبلدية فهي تخدم قضايا كثيرة في المجتمع، وقضايا كثيرة للمرأة في سن القوانين التي تحمي الطفل والأسرة والمشاكل الاجتماعية والسياسية في المجتمع".

وقد عبرت حالة أخرى عن وجهة نظرها: "للمرأة تأثير في نظرة المجتمع إلى المرأة ولها تقدير ويُسمع لرأيها وهي شريك فاعل والمجتمع يحفظ لها حقوقها، وذلك ينعكس على حياتها الخاصة وعلاقتها بالآخرين، ويزيد ثقة المرأة بنفسها ويعطيها دافعًا، فوجود نساء في السلطة التشريعية أعطى دافعًا للمرأة للسعي للوصول إلى مجلس الشورى أو المجلس النيابي أو المجلس البلدي لتكون مثالًا للآخرين ومحفزة للنساء للدخول في العمل البرلماني".

أما بالنسبة لمدى تأثير مشاركة المرأة في المجال السياسي على وضع الخطط والبرامج والسياسات المرتبطة بقضايا المرأة ومشاركتها، فقد أوضحت بيانات الدراسة الميدانية أن الغالبية العظمى من المبحوثات أكدن أن مشاركة المرأة سياسيًّا ينعكس على طبيعة الخطط والبرامج والسياسات المرتبطة بقضايا المرأة، حيث بلغت نسبة الاستجابات المعبرة عن ذلك 90% من مجموع الاستجابات، وذلك مقابل 10% فقط أكدن عدم التأثير.

وثمة اتفاق عام بين حالات الدراسة على أن هناك تأثيرات عديدة نتيجة لمشاركة المرأة في وضع الخطط والبرامج والسياسات المرتبطة بقضايا المرأة ومشاركتها، حيث عبرت إحدى الحالات عن ذلك: "إن

الاتحاد النسائي له دور في مجال وضع الخطط وكذلك المجلس الأعلى للمرأة، هناك مؤشرات بالفعل تشير إلى دور المرأة فعلى سبيل المثال أهم وزارتين (الصحة والتعليم) يتمركز فيهما العنصر النسائي، وذلك بسبب تأثير الموروث الثقافي والاجتماعي. إن المجلس الأعلى للمرأة وضع خطة جديدة لتعزيز وجود المرأة في جميع المجالات. والمرأة تضع الخطط والسياسات في الاتحاد النسائي والمشاركة في التقارير. كما أن المرأة في عهد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة قد حققت قفزات كبيرة في مجال المشاركة والممارسة، فضلًا عن إتاحة الفرص للمرأة لتصل إلى مراكز قيادية كثيرة، كما أن المجلس الأعلى للمرأة يعمل على إشراك المرأة في المتابعة والتخطيط والتدريب".

بينما أكدت حالة أخرى ذلك التأثير: "إن جلالة الملك قام بتشكيل لجنة لإعداد ميثاق العمل الوطني ووضع ست نساء في هذه اللجنة، وهذا يدل على مشاركة المرأة في الحياة الديمقراطية من البداية، إضافة إلى تعيين نساء في مجلس الشورى. ويعكس ذلك مدى قناعة جلالة الملك بدور المرأة. كما أن إنشاء المجلس الأعلى للمرأة يعبر عن رغبة حقيقية من جانب القيادة السياسية في الاهتمام بالمرأة وقضاياها".

وحول مدى وجود علاقة بين مشكلات المرأة بشكل عام وعزوفها عن المشاركة السياسية، أوضحت بيانات الدراسة الميدانية أن الغالبية العظمى من المبحوثات أكدن وجود علاقة بين المشكلات التي تعاني منها المرأة البحرينية وعزوفها عن المشاركة السياسية، وقد بلغت النسبة 65% من مجموع الاستجابات، وذلك مقابل 35% من المبحوثات اللاتي أجبن بعدم وجود علاقة بين مشكلات المرأة وعدم مشاركتها السياسية. وتشير تلك البيانات إلى أن ثمة وعيًا لدى المبحوثات بأن كثرة المشكلات التي تتعرض لها المرأة البحرينية قد تشكل عائقًا يحول دون مشاركتها سياسيًّا.

وتكشف بيانات الدراسة الميدانية (الحالات) عن اتفاق أربع حالات على وجود علاقة بين مشكلات المرأة بشكل عام وعزوفها عن المشاركة السياسية، وقد عبرت إحدى الحالات عن ذلك: "المشكلة أن المرأة لا تعرف ماذا تريد وهذا دور الموروث الاجتماعي والثقافي". بينما عبرت حالة أخرى: "إن المرأة في البحرين أكثر إقبالًا على العملية الانتخابية، لكن المشكلة في أن بعض النساء يتبعن أزواجهن، مما يؤدي إلى عزوفهن عن المشاركة السياسية". بينما أشارت حالة أخرى: "كونها امرأة لايوجد أي عائق، وليس هناك ظاهرة اجتماعية تقف في وجه المرأة. والدليل هو وصول 25% في السلطة التشريعية في فترة عشر سنوات. لا أقدر أن أقول إن هناك عائقًا يذكر".

نستنتج من التحليلات السابقة أن ثمة علاقة بين المشكلات التي تواجهها المرأة وعزوفها عن المشاركة السياسية، سواء أكانت تلك المشكلات تتعلق بأوضاع المرأة ومكانتها في الأسرة أو بتأثير الموروثات الاجتماعية والثقافية والتي تحد من مشاركتها في المجال السياسي بصورة عامة.

هذا إلى جانب أن ثمة علاقة بين التنشئة الاجتماعية والأسرية للمرأة ومدى مشاركتها في المجالات المختلفة، حيث أوضحت بيانات الدراسة الميدانية أن الغالبية العظمى من المبحوثات بنسبة 89% من مجموع العينة أكدن على وجود علاقة بين التنشئة الاجتماعية والأسرية للمرأة ومدى مشاركتها في المجالات المختلفة، في حين أن 11% فقط أكدن عدم وجود علاقة.

وتشير تلك البيانات إلى أن ظروف التنشئة الأسرية والاجتماعية التي تعرضت لها المرأة البحرينية، وبخاصة في المراحل التي سيطرت فيها العادات والتقاليد والأعراف التي تحد من مكانة المرأة ومن ثم أدوارها في المجتمع، تلك الظروف بدون شك لا بد أن تنعكس على واقع المرأة الآن، وتشكل في بعض الأحيان معوقًا من معوقات مشاركتها في المجالات

المختلفة، وبخاصة تلك القيم التي تتعلق بنظرة الرجل والمجتمع إلى المرأة، وكذلك نظرة المرأة إلى المرأة، هذا فضلًا عن نظرة المرأة إلى ذاتها.

ولقد أكدت حالات الدراسة وجود دور للتنشئة الاجتماعية للمرأة، بمعنى أن شخصية المرأة قد تكونت عبر عمليات التنشئة التي تعرضت لها، ومن ثم تؤثر تلك الظروف في تشكيل وعي المرأة بالقضايا والأمور السياسية والمجتمعية. وقد عبرت إحدى الحالات عن ذلك: "طبعًا الأسرة داعمة للمرأة في دخولها للمجالس النيابية والبلدية ولا بد أن الأسرة تكون مع المرأة في الانتخابات لأن الأسرة هي الداعم الأساسي للمرأة".

وتؤكد حالة أخرى على ذلك: "المرأة التي تنشأ في أسرة تدعمها في معرفة حقوقها تساعدها على خوض التجربة وتعطي المرأة ثقة. ولعدم التمييز بين الذكور والإناث في التنشئة وبث روح التطوع وخدمة المجتمع دور في المساعدة على خوض هذا المجال".

غير أن التطورات والتغيرات التي شهدها النظام التعليمي قد لعبت - وما تزال - دورًا مهمًّا ومؤثرًا في تفعيل مشاركة المرأة البحرينية، حيث أوضحت بيانات الدراسة الميدانية أن الغالبية العظمى من المبحوثات أكدن التأثير الإيجابي للتعليم في تفعيل مشاركة المرأة في المجالات المختلفة، وقد بلغت نسبتها 93% من مجموع الاستجابات، مقابل 7% فقط منهن أشرن إلى عدم وجود تأثير للتعليم في مشاركة المرأة البحرينية في المجالات المختلفة.

ويشير ذلك إلى أن المبحوثات لديهن وعي بأهمية ودور التعليم في الارتقاء بمستوى الوعي الاجتماعي والثقافي للمرأة من جانب، وتغيير بعض المفاهيم التي تتعلق بالنظرة التقليدية إلى المرأة من جانب آخر، ومن ثم تأثير ذلك كله في تمكين المرأة للمشاركة في مختلف المجالات. كما كشفت البيانات أيضًا أن الدولة تلعب دورًا مهمًا وفاعلًا في تشجيع

المـرأة علـى المشـاركة في جميـع مجـالات الحيـاة: الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة والسياسـية علـى المسـتويين الرسمـي والأهلـي، وأن ثمـة مظاهـر تؤكـد مـدى تشـجيع الدولـة للمـرأة لتدعيـم مشـاركتها، يمكـن الكشـف عنهـا مـن البيانـات الموضحـة بالجـدول الآتي:

جدول رقم (33) يوضح
دور الدولة وآلياتها في تدعيم مشاركة المرأة

المتغيرات	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق إطلاقًا	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
دعم الدولة وتشجيعها لمشاركة المرأة في جميع المجالات	53	53	37	37	7	7	3	3	0	0
حرص بعض الشخصيات النسائية العامة في المجتمع على المشاركة	39	39	48	48	9	9	4	4	0	0
سن تشريعات وقوانين مدعمة لمشاركة المرأة	43	43	34	34	21	21	2	2	0	0
رعاية الدولة الأنشطة والمشاركة في العمل التطوعي	43	43	40	40	13	13	4	4	0	0
توفير الدولة للخدمات الداعمة للمرأة	40	40	46	46	7	7	7	7	0	0
تكريم المؤسسات التي تهتم بإدماج احتياجات المرأة	37	37	42	42	14	14	7	7	0	0
فتح جمعيات سياسية للمرأة تقوم على التوعية والإرشاد السياسي وتوجيه المرأة	30	30	38	38	13	13	6	6	13	13

تكشـف البيانـات الموضحـة بالجـدول السـابق عـن وجهـات نظـر المبحوثـات حـول دور الدولـة والآليـات الـتي تسـتخدمها لتفعيـل وتدعيـم دور المـرأة ومشـاركتها في المجـالات المختلفـة. ومـن الملاحـظ أن جميـع آراء المبحوثـات الـتي عـبرن عنهـا بمحايـد أو غـير موافـق أو غـير موافـق بشـدة قـد جـاءت جميعهـا بنسـب ضعيفـة جـدًا علـى جميـع المتغـيرات مقارنـة بآرائهـن الـتي

تتعلق بالموافقة بشدة والموافقة، وذلك على جميع المتغيرات الواردة بالجدول.

ومن ثم تكشف البيانات عن عدد من الآليات والأساليب التي تستخدمها الدولة لتفعيل مشاركة المرأة، وذلك من خلال مجموعة من المظاهر تتمثل في: دعم الدولة وتشجيعها لمشاركة المرأة في جميع المجالات، وحرص بعض الشخصيات النسائية العامة في المجتمع على المشاركة من خلال سن التشريعات والقوانين الداعمة لمشاركة المرأة، وأيضًا رعاية الدولة للأنشطة المشاركة والعمل التطوعي، فضلًا عن توفير الدولة للخدمات الداعمة للمرأة. إضافة إلى أن الدولة تكرم المؤسسات التي تهتم بإدماج احتياجات المرأة، وفتح جمعيات سياسية للمرأة تقوم على التوعية والإرشاد السياسي وتوجيه المرأة.

وعلى الرغم من أهمية الآليات السابقة من وجهة نظر المبحوثات، فإن تلك الأهمية يختلف وزنها النسبي من آلية إلى أخرى، وذلك من حيث درجة الأهمية والموافقة عليها من قبل المبحوثات، لكن في العموم فإن التركيز على تلك الآليات جميعها يؤكد مدى اهتمام الدولة بالمرأة والمؤسسات العاملة في مجالاتها، ومن ثم يؤكد حرص الدولة على دعم مشاركة المرأة وتفعيل أدوارها في المجالات المجتمعية المختلفة.

ولقد اتفقت أربع حالات على أن الدولة تشجع المرأة وتدعم مشاركتها السياسية، حيث عبرت إحدى الحالات عن ذلك: "نعم تشجع الدولة المرأة للمشاركة بفعالية في العملية السياسية، فالمشروع الإصلاحي دعم المرأة وأعطاها حق التصويت والانتخاب، وهذا دليل على وصولها إلى ما تصبو إليه، فأصبح لدينا المجلس الأعلى للمرأة والاتحاد النسائي وجمعيات سياسية، الحياة السياسية تغيرت في البحرين حوالي 180 درجة ووصلت المرأة إلى أعلى المناصب. المجلس الأعلى ساند المرأة معنويًّا من خلال القيام بالعديد من الدورات لتمكينها سياسيًّا".

كما أكدت حالة أخرى ذلك قائلة: "أعطت الدولة المرأة فرصة في السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، وفي السلك الدبلوماسي وفي الإعلام، كل المجالات متاحة أمام المرأة، ووجود المجلس الأعلى للمرأة برئاسة الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، فصار للمرأة مكانة عند النظام والمؤسسة القيادية سواء الحكومة أو أي جهة لها سلطة وتخصص في صنع القرار، فالمرأة لها الاهتمام الكبير من قبل الدولة".

ونستنتج من التحليلات السابقة أن الدولة تدعم المرأة بجميع الطرق والوسائل لتفعيل دورها في العملية السياسية، وتتيح الفرص أمامها للمشاركة السياسية بخاصة والمشاركة المجتمعية بصورة عامة.

4- معوقات المشاركة السياسية للمرأة البحرينية وآليات تمكينها:

على الرغم من أن التحليلات السابقة قد أوضحت أن المرأة البحرينية أصبحت واعية بأدوارها ومكانتها في المجتمع، ومن ثم المشاركة في مختلف المجالات، فإن هناك مجموعة من المعوقات التي تحول دون المشاركة الفاعلة للمرأة، ويمكن التعرف على هذه المعوقات من البيانات الآتية:

جدول رقم (34) يوضح
أهم معوقات المشاركة السياسية للمرأة البحرينية بصفة عامة

المعوقات	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق إطلاقًا	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
النظام الأبوي القائم على التمييز	20	20	38	38	27	27	7	7	8	8
سيادة القيم الذكورية في الأسرة والمجتمع	32	32	41	41	10	10	9	9	8	8
نظرة المرأة السلبية إلى ذاتها	23	23	33	33	22	22	19	19	3	3
الخطاب الإعلامي غير المساند لمشاركة المرأة	22	22	36	36	19	19	15	15	8	8
الموروثات الاجتماعية والدينية التي تذهب إلى عدم أهلية المرأة للعمل السياسي	34	34	31	31	16	16	12	12	7	7
الجهل بالقوانين والتشريعات	38	38	35	35	20	20	5	5	2	2
التفسيرات الدينية الخاطئة التي تكرس التمييز	38	38	28	28	14	14	14	14	6	6
غياب الثقة بين النساء أنفسهن	32	32	37	37	16	16	15	15	0	0
الفقر والبطالة المنتشرة بين النساء	16	16	26	26	23	23	29	29	6	6
عدم التفرغ التام في التحاقها بالعمل السياسي	30	30	45	45	18	18	7	7	0	0
عدم وجود جمعيات داعمة	20	20	44	44	19	19	11	11	6	6

تكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق عن مجموعة من المعوقات التي اتفقت عليها الغالبية العظمى من المبحوثات، تلك المعوقات تواجه

المـرأة البحرينيـة بصفـة عامـة، وتحـول دون مشـاركتها السياسـية. ومـن الواضـح أن نسـب الاسـتجابات الـتي تعبر عـن عـدم موافقـة المبحوثـات، أو عـدم موافقتهـن بشـدة علـى تلـك المعوقـات جـاءت ضعيفـة مقارنـة بنسـب الاسـتجابات الـتي تتعلـق بالموافقـة بشـدة أو بالموافقـة علـى هـذه المعوقـات، وإن اختلفـت درجـة الموافقـة مـن متغـير إلى آخـر بحسـب درجـة أهميتـه ودرجـة تأثـيره كمعـوق يحـد مـن مشـاركة المـرأة سياسـيًّا.

ولقـد تنوعـت وتباينـت المعوقـات الـتي أكدتهـا المبحوثـات، حيـث تمثلـت في المعوقـات الآتيـة: النظـام الأبـوي القائـم علـى التمييـز ضـد المـرأة، وسـيادة القيـم الذكوريـة في الأسـرة والمجتمـع، ونظـرة المـرأة السـلبية إلى ذاتهـا، والخطـاب الإعلامـي غـير المسـاند لمشـاركة المـرأة، والموروثـات الاجتماعيـة والدينيـة الـتي تذهـب إلى عـدم أهليـة المـرأة للعمـل السياسـي، والجهـل بالقوانـين والتشـريعات، والتفسـيرات الدينيـة الخاطئـة الـتي تكـرس التمييـز، وغيـاب الثقـة بـين النسـاء أنفسـهن، والفقـر والبطالـة المنتشـرة بـين النسـاء، وعـدم التفـرغ التـام في التحـاق المـرأة بالعمـل السياسـي، هـذا إضافـة إلى عـدم وجـود جمعيـات داعمـة للمـرأة.

وعلـى الرغـم مـن تأكيـد أفـراد العينـة أهميـة تلـك المعوقـات في الحـد مـن المشـاركة الفاعلـة والمؤثـرة للمـرأة البحرينيـة بصـورة عامـة علـى كافـة الأصعـدة: الاجتماعيـة والاقتصاديـة والثقافيـة والسياسـية سـواء علـى المسـتوى الرسمـي أو الأهلـي، فـإن هـذه المعوقـات تشـير جميعهـا إلى أن ثمـة خلـلًا في البنيـة الاجتماعيـة والثقافيـة والسياسـية، ذلـك الخلـل ينتـج عنـه تلـك المعوقـات البنائيـة والثقافيـة.

كمـا أن ثمـة تباينًـا بـين وجهـات نظـر المبحوثـات حـول مـدى أهميـة ودرجـة تأثـير أي مـن هـذه المعوقـات بالنسـبة للمعوقـات الأخـرى، وذلـك كمـا تعكسـه البيانـات الموضحـة بالجـدول السـابق، فبينمـا جـاء (الجهـل بالقوانـين والتشـريعات، والتفسـيرات الدينيـة الخاطئـة الـتي تكـرس التمييـز) في مقدمـة

المعوقات التي وافقت عليها المبحوثات بشدة، وذلك بنسب متساوية بلغت 38% لكل منهما من مجموع الاستجابات، نجد أن متغيرات أخرى قد احتلت المرتبة الأولى من وجهة نظرهن من حيث الموافقة فقط على تأثيرها كمعوقات تحول دون مشاركة المرأة البحرينية مثل عدم التفرغ التام في التحاقها بالعمل السياسي. وهكذا يمكن ملاحظة الفروق بين وجهات نظر المبحوثات في الوزن النسبي لتأثير كل معوق من المعوقات الموضحة بالجدول.

وثمة اتفاق عام بين الحالات على مجموعة من المعوقات التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة البحرينية بصورة عامة، فقد عبرت إحدى الحالات عن ذلك بقولها: "إن الجمعيات السياسية التي تدعي أنها جمعيات سياسية لم تنزل المرأة للترشح في الانتخابات. الإعلام لابد يكون واعيًا. الخطاب الديني: بعض خطباء المساجد يقفون مع المرأة وبعضهم يقف عقبة لوصول المرأة".

كما عبرت حالة أخرى عن بعض المعوقات: "ثقافة المجتمع، الموروث الثقافي والاجتماعي والتيار الديني المنتشر. وتراجعت الأفكار المتقدمة الموجودة عند الناس فصاروا أكثر تحفظًا. إضافة إلى استخدام المفاهيم الدينية المغلوطة في عدم دخول المرأة في الانتخابات، وقلة الدعم المالي، وعدم تبني الجمعيات السياسية للمترشحات".

كما أشارت حالة أخرى إلى أن "من أهم معوقات المشاركة السياسية للمرأة البحرينية الموروثات الثقافية والاجتماعية، والمرأة نفسها محتاجة إلى توعية، وإتاحة الفرصة للتدريب، إضافة إلى السلطة الأبوية".

وانطلاقًا من ذلك، ثمة مجموعة من الآليات والوسائل التي أكدتها عينة الدراسة يمكن من خلالها مواجهة تلك المعوقات، ومن ثم تمكين المرأة من المشاركة بفعالية في جميع المجالات، هذه الآليات يمكن الكشف عنها

مـن تحليـل البيانـات الموضحـة بالجـدول الآتي، والـتي تعـبر عـن اسـتجابات المبحوثـات ووجهـات نظرهـن:

جدول رقم (35) يوضح
آليات تعزيز المشاركة السياسية للمرأة وتمكينها

الآليات	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق إطلاقًا	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
عدم التمييز بجميع صوره	51	51	30	30	10	10	9	9	0	0
تأكيد قيم المساواة وعدم التمييز في الأسرة	48	48	40	40	5	5	7	7	0	0
توعية المرأة بذاتها	53	53	38	38	9	9	0	0	0	0
تنقية الخطاب الإعلامي من الصور السلبية عن المرأة	45	45	36	36	7	7	10	10	2	2
تنقية الخطاب الديني من جميع صور التمييز ضد المرأة	44	44	29	29	8	8	16	16	3	3
سن القوانين والتشريعات التي تعمل على دمج احتياجات المرأة	45	45	42	42	8	8	5	5	0	0
زيادة الثقافة السياسية من خلال جمعيات سياسية خاصة	48	48	38	38	8	8	6	6	0	0
دعم المرأة للمشاركة في جميع المجالات	58	58	36	36	3	3	3	3	0	0

تكشـف البيانـات الموضحـة بالجـدول السـابق عـن مجموعـة مـن الحقائـق نجملهـا فيمـا يـأتي:

- أن نسـب الموافقـة والموافقـة بشـدة علـى جميـع الآليـات الموضحـة بالجـدول تفـوق كثـيرًا النسـب الـتي تعـبر عـن عـدم الموافقـة بشـدة أو عـدم الموافقـة وكذلـك المحايـدة.

- أن ثمة اختلافات بين المبحوثات في تقدير الوزن النسبي لكل آلية من الآليات الموضحة بالجدول من حيث الموافقة بشدة، حيث احتلت كل آلية مكانة وأهمية مختلفة عن الأخرى فيما يتعلق بهذه الفئة من الاستجابات، ففي المرتبة الأولى جاء دعم المرأة للمشاركة في جميع المجالات، وبلغت نسبة الاستجابات المعبرة عنه 58% من مجموع الاستجابات، بينما احتل المرتبة الثانية من حيث درجة الأهمية توعية المرأة بذاتها، وذلك بنسبة بلغت 53% من مجموع الاستجابات، يليه عدم التمييز بجميع صوره. وهكذا بالنسبة للآليات الأخرى التي جاءت الاستجابات عنها بالموافقة بشدة والآليات التي جاءت الاستجابات عليها بالموافقة، فقد جاء سن القوانين والتشريعات التي تعمل على دمج احتياجات المرأة في المرتبة الأولى بنسبة بلغت 42% من مجموع الاستجابات، تليها تأكيد قيم المساواة وعدم التمييز في الأسرة، بنسبة بلغت 40% من مجموع الاستجابات. وهكذا تبدو الفروق والاختلافات حول أهمية كل آلية من وجهة نظر المبحوثات كما هو موضح في البيانات الميدانية الواردة بالجدول السابق.

وثمة اتفاق بين حالات الدراسة حول مجموعة من الآليات والأساليب التي يمكن من خلالها تفعيل دور المرأة وتمكينها من المشاركة في المجال السياسي بصورة عامة، حيث عبرت إحدى الحالات (استشارية في الاتحاد النسائي) عن ذلك: "المرأة تحتاج إلى توزيع أدوار أساسية في نطاق بيتها بينها وبين الرجل. نلاحظ الآن النساء لا يشاركن في الجمعيات السياسية، ولكي تكون هناك مشاركة سياسية لا بد أن تدخل المرأة في هذه المؤسسات وتمارس العمل السياسي في الواقع".

كما عبرت حالة أخرى عن وجهة نظرها "لابد من وجود مؤسسات تقف بجانب المرأة، وكذلك تنقية الخطاب الديني من كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والتأكيد على قيم المساواة وعدم التمييز بين الأبناء في الأسرة خلال عملية التنشئة الاجتماعية ".

كما عبرت حالة أخرى عن وجهه نظرها: "لابد أن تكون قضية المرأة قضية محورية في الإعلام، لا بد أن يكون له دور كبير، لابد من التركيز في المناهج التربوية في وزارة التربية على بث الوعي للناشئة لعدم التمييز والمساواة بين الذكر والأنثى، ولا بد من دخول المرأة في جميع التخصصات حتى في المجال الصناعي".

كما عبرت حالة أخرى إلى أن "هناك تأثير في عملية مشاركة المرأة في المجالس النيابية والبلدية فهي تخدم قضايا كثيرة في المجتمع وقضايا كثيرة للمرأة، في سن القوانين التي تحمي الطفل والأسرة والمشاكل الاجتماعية والسياسية في المجتمع".

وأضافت حالة أخرى: "من أهم الآليات والأساليب المناسبة لتفعيل دور المرأة وتمكينها من المشاركة في المجال السياسي توعية المرأة من خلال إعداد مناهج التربية والتنشئة وإعداد المواطن بشكل عام للمشاركة في الهم العام وليس الهم الخاص فقط. المرأة التي ترغب في أن يكون لها دور في الشأن العام لابد أن تتعب على نفسها بدخولها الدورات وتقرأ وتنزل في الميدان. كما أن الإعلام يجب أن يعطي فرصة للمرأة للظهور حتى يتعرف عليها المجتمع، ولابد للجمعيات السياسية أن تقتنع بأن هناك نساء أفضل من الرجال في دخول الانتخابات والترشح".

ونستنتج من التحليلات السابقة أنه على الرغم من وجود مجموعة من التحديات التي تحول دون المشاركة السياسية الفاعلة والمؤثرة للمرأة البحرينية بصورة عامة، فإن هناك مجموعة من الأساليب والوسائل التي يمكن من خلالها تجاوز تلك التحديات، ومن ثم تفعيل دور المرأة ودعم مشاركتها في الحياة بصورة عامة، وفي الحياة السياسية والعمل السياسي بخاصة. هذه الآليات بعضها يتصل بتفعيل دور الدولة، والبعض الآخر يتعلق بدور الجمعيات النسائية، فضلًا عن الدور المهم الذي يجب أن تمارسه وسائل الإعلام المختلفة، هذا إلى جانب المرأة ذاتها من حيث سماتها ومقوماتها الشخصية.

النتائج العامة والتوصيات

سنستعرض عرض أهم النتائج العامة وتوصيات الدراسة، وذلك للوقوف على مكانتها بين الدراسات التي تمت في إطار موضوع الدراسة، ومناقشة النتائج من خلال تناول أبعاد المشاركة السياسية للمرأة، والتحديات التي تحول دون قيامها بهذه المشاركة، ودور الدولة في مواجهتها، وإسهامات المرأة في مؤسسات المجتمع المدني، ومعرفة أهم المعوقات البنائية والثقافية وآليات التجاوز.

مجالات المشاركة السياسية للمرأة: التحديات ودور الدولة في مواجهتها:

1- إن الغالبية العظمى من المبحوثات أكدن مشاركتهن في عملية التصويت في الانتخابات، وذلك بنسبة استجابات بلغت 79% من مجموع الاستجابات، بينما أكد 21% منهن عدم مشاركتهن في عملية التصويت في الانتخابات، مما يؤكد أن ثمة قدرًا من الوعي الاجتماعي والثقافي والسياسي لدى المبحوثات بأهمية المشاركة في اختيار من ينوب عنهن ويمثلهن في الانتخابات سواء المتعلقة بالمجلس النيابي أو المجالس البلدية.

2- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بينهن حول تأثير الحالة الاجتماعية على مدى مشاركتهن في التصويت للانتخابات، مسؤولياته ولا يتخاذل عنها ويتركها حتى لوكان المرشحون غير مقنعين في كل الفصول التشريعية، "وحتى في الإعادة كلنا نذهب ونصوت".

3- إن جميع حالات الدراسة اتفقن على أهمية عملية المشاركة في التصويت في الانتخابات، وذلك لأنها تعكس مستوى الوعي الثقافي والسياسي للمرأة البحرينية عمومًا من ناحية، كما أنها تعبر عن مساحة الحرية السياسية المتاحة أمام المرأة للتعبير عن آرائها ومواقفها إزاء المرشحين ذكورًا أو إناثًا من ناحية أخرى.

4- وجود علاقة بين سن المبحوثات ووجهة نظرهن حول أن السبب الأساسي في عدم مشاركة المرأة في التصويت للانتخابات يتمثل في

كـون الانتخابـات عمليـة شـكلية، ومـن ثم فارتفـاع سـن المبحوثـات قـد مكنهـن مـن الحكـم علـى عمليـة الانتخابـات بأنهـا شـكلية نظـرًا إلى خبراتهـن بهـذه العمليـة ومـا يحـدث فيهـا مـن تجـاوزات.

وأكـدت الدراسـة التي أعدهـا مركـز البحريـن للدراسـات والبحوث عـام 2004 عـن تجربـة المـرأة البحرينيـة في الانتخابـات البلديـة والنيابيـة: اتجاهـات المجتمـع المـدني (2004) أن هنـاك علاقـة بـين العمـر واتجاهـات أفـراد المجتمـع البحريـني نحـو المشـاركة السياسـية للمـرأة البحرينيـة.

5- وجـود فـروق ذات دلالـة إحصائيـة عنـد مسـتوى معنويـة 0.05 بالنسـبة للمتغيـر (لأنـه مجلـس معـين وليـس منتخبًـا)، وهـذا يشـير إلى أن ثمـة عوامـل بنائيـة وثقافيـة وشـخصية تلعـب دورًا مهمًّـا في التشـجيع علـى عـدم المشـاركة في عمليـة التصويـت في الانتخابـات، سـواء أكانـت تلـك العوامـل تتعلـق بعـدم الاقتنـاع بهـذه العمليـة في الأسـاس، أم لأن المبحوثـات يفقـدن الثقـة في القائمـين علـى هـذه العمليـة، أم بسـبب التدخـلات الطائفيـة وغيرهـا مـن العوامـل والمتغيـرات الأخـرى.

6- إن الغالبيـة العظمـى مـن المبحوثـات أكـدن أن المـرأة تتمتـع بحقوقهـا السياسـية، وذلك بنسـبة اسـتجابات بلغت 69% من مجموع الاسـتجابات، مقابـل 31% منهـن أكـدن أن المـرأة لا تتمتـع بحقوقهـا السياسـية.

7- إنـه علـى الرغـم مـن التغيـرات الاجتماعيـة والثقافيـة والسياسـية الـتي يشـهدها المجتمـع البحريـني شـأنه شـأن المجتمعـات العربيـة والخليجيـة الأخـرى وبخاصـة خـلال السـنوات الأخـيرة الـتي شـهدت انفتاحًـا للمجتمـع علـى الثقافـات الأخـرى العربيـة والأجنبيـة، ومـا صاحـب هـذه التغيـرات مـن تحـولات في البنيـة الاجتماعيـة والثقافيـة للمجتمـع، فـإن هـذه التغيـرات لم تكـن - بحـال مـن الأحـوال - تغيـرات جذريـة، بـل هنـاك بعـض المكونـات والعناصـر التقليديـة وبخاصـة الثقافيـة مـا تـزال موجودة وفاعلـة ومؤثـرة، وبخاصـة إذا مـا تعلـق الأمـر بأوضـاع المـرأة وأدوارهـا في المجتمـع، ونظـرة المجتمـع إلى المـرأة، بـل ونظـرة المـرأة إلى ذاتهـا. هـذه

النظرة التقليدية للمرأة ما تزال تسيطر وتهيمن ليس فقط على فكر الرجال، ولكن على فكر واتجاهات النساء أيضًا، وهو الأمر الذي يشكل عقبة تحول دون حصول المرأة على جميع حقوقها السياسية.

8- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.01 بالنسبة للمتغير (أن قيم المجتمع لا تسمح بأن المرأة تتمتع بحقوقها السياسية).

9- أن المبحوثات الصغار السن لديهن وعي بمدى تأثير منظومة القيم التقليدية التي ما تزال موجودة وفاعلة في التقليل من مكانة المرأة والحد من مشاركتها في الحياة السياسية. ولم تكشف البيانات الأخرى الموضحة بالجدول عن أية فروق أخرى ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية المختلفة حول العوامل والأسباب التي تحول دون تمتع المرأة البحرينية بحقوقها السياسية.

اتفقت الدراسة الراهنة مع الدراسة التي أعدها مركز البحرين للدراسات والبحوث عام 2004 عن تجربة المرأة البحرينية في الانتخابات البلدية والنيابية: اتجاهات المجتمع المدني (2004)، على أن هناك علاقة بين العمر واتجاهات أفراد المجتمع البحريني نحو المشاركة السياسية للمرأة البحرينية.

10- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثات وفقًا لتباين المهنة وآرائهن حول العوامل والأسباب المسؤولة من وجهة نظرهن عن عدم تمتع المرأة البحرينية بحقوقها السياسية.

11- عدم وجود أية فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثات وفقًا لتباين مستوياتهن التعليمية وآرائهن حول العوامل المسؤولة عن عدم تمتع المرأة البحرينية بحقوقها السياسية.

12- في حين هناك اتفاق بين المبحوثات حول هذه العوامل والأسباب بوصفها تحول دون تمتع المرأة البحرينية بحقوقها السياسية، فإن ثمة اختلافًا وتباينًا في وجهات نظرهن حول مدى أهمية ودرجة تأثير كل منها في واقع المرأة البحرينية.

13- هناك عدة مجالات حددتها المبحوثات بوصفها من المجالات المهمة التي يجب على المرأة البحرينية أن تشارك بفعالية فيها. وقد جاء ترتيب هذه المجالات وفقًا لدرجة أهميتها بالنسبة لهن على النحو الآتي: احتل مجال المشاركة في اتخاذ القرار المرتبة الأولى من حيث أهميته، بينما جاء تقلد منصب سياسي في المرتبة الثانية من حيث درجة أهميته، أما الترشح في الانتخابات فقد احتل المرتبة الثالثة من حيث درجة أهميته، وأخيرًا جاء الاهتمام بالسياسة والشؤون السياسية عمومًا في المرتبة الأخيرة.

14- هناك اتفاق عام بين جميع الحالات على أن المرأة البحرينية تشارك في كثير من المجالات.

15- هناك وعي للمرأة البحرينية بأهمية أن يكون للمرأة دور وتأثير واضح في الشؤون السياسية للمجتمع سواء على المستوى الداخلي أم الخارجي. كما أنه من المهم كذلك أن يكون للمرأة تمثيل واضح في مجالات محددة منها اتخاذ القرار، والترشح في الانتخابات المختلفة، وأن تتقلد بعض المناصب السياسية المهمة شأنها شأن الرجل.

16- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بالنسبة لمجال الاهتمام بالسياسة، حيث جاءت الفروق لصالح فئة الموظفات في القطاع الحكومي، ثم فئة الأعمال الحرة، أما المجالات الأخرى الموضحة في الجدول، فلم تُظهر التحليلات أية فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثات وفقًا لمتغير المهنة، حيث جاءت النسب المعبرة عنها متقاربة إلى حد كبير.

17- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين السن ووجهات نظر المبحوثات ومجالات المشاركة السياسية للمرأة.

18- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثات وفقًا لتباين مستوياتهن التعليمية ووجهات نظرهن في مجالات المشاركة السياسية للمرأة.

19- إن الغالبية العظمى من عينة الدراسة أكدن أنهن موافقات على دخول المرأة في المجالس النيابية والبلدية، حيث بلغت نسبتهن 82% من مجموع الاستجابات، وذلك مقابل 18% فقط منهن أكدن عدم موافقتهن على ذلك، وهو ما يشير إلى إدراك ووعي غالبية المبحوثات بأهمية أن يكون للمرأة مكانة في هذين المجلسين المهمين، ومن ثم ضمان مشاركتهن بفعالية في العملية السياسية على المستويين التشريعي والتنفيذي، مما يدعم مكانتهن في المجتمع البحريني بصورة عامة.

20- هناك اتفاق بين الحالات الخمس التي تمت مقابلتها فيما يتعلق بموافقتهن على ضرورة دخول المرأة المجالس النيابية والبلدية.

22- هناك اتفاق بين المبحوثات على مجموعة من العوامل والأسباب التي دفعتهن إلى الموافقة على دخول المرأة المجالس النيابية، جاء في مقدمة تلك العوامل والأسباب ممارسة حقوقها السياسية، ومن ثم إثبات حقوقها في المجتمع، مما يؤكد أن المبحوثات لديهن وعي بضرورة وأهمية أن تدخل المرأة المجالس النيابية، وأن تمثيلها في تلك المجالس سوف يعود بالنفع الكبير عليها من ناحية، وعلى النساء عمومًا من ناحية أخرى، وبالتالي فوجود المرأة في هذه المجالس سوف يمكنها من تبني قضايا المرأة والدفاع عن مصالحها والمشاركة في اتخاذ القرارات الإيجابية بشأن قضاياها ومشكلاتها.

23- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الحالة الاجتماعية للمبحوثات وعضويتهن في المجلس النيابي.

24- إن ثمة اتفاقًا عامًّا بين حالات الدراسة على أن هناك تأثيرات كثيرة نتيجة مشاركة المرأة البحرينية في المجتمع.

25- وفيما يتعلق بمدى تأثير مشاركة المرأة في المجال السياسي على وضع الخطط والبرامج والسياسات المرتبطة بقضايا المرأة ومشاركتها، فقد أوضحت بيانات الدراسة الميدانية أن الغالبية العظمى من المبحوثات

أكدن أن مشاركة المرأة سياسيًّا ينعكس على طبيعة الخطط والبرامج والسياسات المرتبطة بقضايا المرأة.

26- وجود اتفاق عام بين حالات الدراسة على أن هناك تأثيرات عديدة نتيجة لمشاركة المرأة في وضع الخطط والبرامج والسياسات المرتبطة بقضايا المرأة ومشاركتها.

27- إن ثمة علاقة بين المشكلات التي تواجهها المرأة وعزوفها عن المشاركة السياسية، سواء أكانت تلك المشكلات تتعلق بأوضاع المرأة ومكانتها في الأسرة أم بتأثير الموروثات الاجتماعية والثقافية والتي تدني من تلك الأوضاع، ومن ثم تحد من مشاركتها في المجال السياسي بصورة عامة.

28- إن ظروف التنشئة الأسرية والاجتماعية التي تعرضت لها المرأة البحرينية وبخاصة في المراحل التي سيطرت فيها العادات والتقاليد والأعراف التي تحد من مكانة المرأة ومن ثم أدوارها في المجتمع، تلك الظروف بدون شك لا بد أن تنعكس على واقع المرأة الآن وتشكل في بعض الأحيان معوقًا من معوقات مشاركتها في المجالات المختلفة، وبخاصة تلك القيم التي تتعلق بنظرة الرجل والمجتمع إلى المرأة، وكذلك نظرة المرأة إلى المرأة، هذا فضلًا عن نظرة المرأة إلى ذاتها.

29- أكدت حالات الدراسة وجود علاقة بين التنشئة الاجتماعية للمرأة، بمعنى أن شخصية المرأة قد تكونت عبر عمليات التنشئة التي تعرضت لها، ومن ثم تؤثر تلك الظروف في تشكيل وعي المرأة بالقضايا والأمور السياسية والمجتمعية.

30- إن المبحوثات لديهن وعي بأهمية ودور التعليم في الارتقاء بمستوى الوعي الاجتماعي والثقافي للمرأة من جانب، وتغيير بعض المفاهيم التي تتعلق بالنظرة التقليدية إلى المرأة من جانب آخر، ومن ثم تأثير ذلك كله في تمكين المرأة من المشاركة في مختلف المجالات. وإن الدولة تلعب دورًا مهمًّا وفاعلًا في تشجيع المرأة على المشاركة في

جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية على المستويين الرسمي والأهلي. وأن ثمة مظاهر تؤكد على تشجيع الدولة للمرأة لتدعيم مشاركتها.

31- وجود عدد من الآليات والأساليب التي تستخدمها الدولة لتفعيل مشاركة المرأة، وذلك من خلال مجموعة من المظاهر تتمثل في: دعم الدولة وتشجيعها لمشاركة المرأة في جميع المجالات، وأيضًا حرص بعض الشخصيات النسائية العامة في المجتمع على المشاركة، ومن خلال سن التشريعات والقوانين المدعمة لمشاركة المرأة، وأيضًا رعاية الدولة للأنشطة والعمل التطوعي، فضلًا عن توفير الدولة للخدمات الداعمة للمرأة. إضافة إلى أن الدولة تكرم المؤسسات التي تهتم بإدماج احتياجات المرأة، وأيضًا فتح جمعيات سياسية للمرأة تقوم على التوعية والإرشاد السياسي وتوجيه المرأة.

واتفقت الدراسة الراهنة مع دراسة فوزية عبدالله، بعنوان: المرأة المسلمة والعمل السياسي- البحرين نموذجًا، 2007 فيما يتعلق بإنشاء منتدى سياسي للمرأة يهدف إلى تثقيف المرأة سياسيًّا وتفعيل مشاركتها في أوجه الأنشطة المختلفة، والمشاركة في المؤتمرات الإقليمية والدولية، وإبداء التحفظات على المواد المخالفة للإسلام مع طرح البديل الإسلامي، حتى يتعرفوا على وجهة النظر الإسلامية، والتنسيق بين الجمعيات الإسلامية وبينها وبين الجمعيات الأخرى المعنية بالمرأة من أجل توحيد الرؤية والجهود والتعاون والبناء.

32- ثمة اتفاق بين أربع حالات على أن الدولة تشجع المرأة وتدعم مشاركتها السياسية، حيث عبرت إحدى الحالات عن ذلك بقولها: "نعم تشجع الدولة المرأة على المشاركة بفعالية في العملية السياسية، فالمشروع الإصلاحي دعم المرأة وأعطاها حق التصويت والانتخاب، ودليلًا على ذلك وصولها إلى ما تصبو إليه، فأصبح لدينا المجلس الأعلى للمرأة والاتحاد النسائي والجمعيات السياسية. الحياة

السياسية تغيرت في البحرين حوالي 180 درجة، فقد وصلت المرأة إلى أعلى المناصب. المجلس الأعلى ساند المرأة معنويًّا من خلال القيام بالعديد من الدورات لتمكينها سياسيًّا".

33- هناك مجموعة من المعوقات التي اتفقت عليها الغالبية العظمى من المبحوثات، تلك المعوقات تواجه المرأة البحرينية بصفة عامة، وتحول دون مشاركتها السياسية. ومن الواضح أن نسب الاستجابات التي تعبر عن عدم موافقة المبحوثات أو عدم موافقتهن بشدة على تلك المعوقات جاءت ضعيفة مقارنة بنسب الاستجابات التي تتعلق بالموافقة بشدة أو بالموافقة على هذه المعوقات، وإن اختلفت درجة الموافقة من متغير إلى آخر بحسب درجة أهميته ودرجة تأثيره كمعوق يحد من مشاركة المرأة سياسيًّا.

34- تنوعت وتباينت المعوقات التي أكدتها المبحوثات، حيث تمثلت في المعوقات الآتية: النظام الأبوي القائم على التمييز ضد المرأة، وسيادة القيم الذكورية في الأسرة والمجتمع، ونظرة المرأة السلبية إلى ذاتها، والخطاب الإعلامي غير المساند لمشاركة المرأة، والموروثات الاجتماعية والدينية التي تذهب إلى عدم أهلية المرأة للعمل السياسي، والجهل بالقوانين والتشريعات، والتفسيرات الدينية الخاطئة التي تكرس التمييز، وغياب الثقة بين النساء أنفسهن، والفقر والبطالة المنتشرة بين النساء، وعدم التفرغ التام لالتحاق المرأة بالعمل السياسي، هذا إضافة إلى عدم وجود جمعيات داعمة للمرأة.

35- إنه على الرغم من وجود مجموعة من التحديات التي تحول دون المشاركة السياسية الفاعلة والمؤثرة للمرأة البحرينية بصورة عامة، فإن هناك مجموعة من الأساليب والوسائل التي يمكن من خلالها تجاوز تلك التحديات، ومن ثم تفعيل دور المرأة ودعم مشاركتها في الحياة بصورة عامة، وفي الحياة السياسية والعمل السياسي بخاصة. هذه الآليات بعضها يتصل بتفعيل دور الدولة، والبعض الآخر يتعلق

بـدور الجمعيـات النسـائية، فضـلًا عـن الـدور المهـم الـذي يجـب أن تمارسـه وسـائل الإعـلام المختلفـة، هـذا إلى جانـب المـرأة ذاتهـا مـن حيـث سماتهـا ومقوماتهـا الشـخصية.

* التوصيات:

إنطلاقًا من النتائج السابقة، يمكن للباحثة صياغة مجموعة من التوصيات والمقترحات الإجرائية، التي يمكن الإفادة منها في وضع الخطط والسياسات التي تدعم وتعمق مشاركة المرأة في المجتمع البحريني في المجال السياسي، وهي:

1- العمل على توعية أفراد المجتمع لتغيير معتقداتهم حول مشاركة المرأة في العمل السياسي.
2- لابد من العمل على تغيير نظرة الرجل والمجتمع إلى المرأة من خلال غرس ذلك في المناهج الدراسية في جميع مدارس المملكة.
3- الاهتمام بالخدمات المساندة للمرأة كإنشاء دور حضانات في المؤسسات في القطاعين لكي يتسنى للمرأة أن تنتج وترتقي في مجال عملها.
4- أن تهتم الدولة بتوفير جميع الخدمات الداعمة للمرأة.
5- زيادة الدعم من قبل الدولة وتشجيعها لمشاركة المرأة في جميع المجالات.
6- إصدار التشريعات والقوانين التي تعزز وتفعل عملية الإدماج النسوي في المؤسسات والمجتمع بشكل عام.
7- تفعيل دور المرأة في المجال السياسي وزيادة حجم مشاركتها في المناصب القيادية.
8- العمل على توعية المرأة بذاتها، وذلك من خلال الدورات وورش العمل المتخصصة.
9- إصدار المزيد من التشريعات والقوانين التي تنادي بإدماج المرأة وتمكينها في المجال السياسي.
10- تنقية الخطاب الإعلامي لمساندة المرأة في المشاركة في الجمعيات الأهلية.
11- تنقية الخطاب الديني من جميع صور التمييز ضد المرأة.

12- تنقية التراث الشعبي من القيم التقليدية المعوقة لمشاركة المرأة وإدماجها في المجتمع.
13- تنقية برامج التعليم والإعلام من تناقضات خطابها ومن تحيزاتها ضد المرأة، ومن الصور السلبية التي تطرحها.
14- التنسيق بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، وبين دور الهيئات والمؤسسات والأجهزة العالمية والمهنية والمنظمات غير الحكومية المهمة والمعنية بقضايا المرأة.
15- إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات تسهم في التخطيط ورسم السياسات الخاصة بالمرأة ومشاركتها.
16- إعداد برامج إعلامية هادفة موجهة للمرأة تعالج الأدوار غير التقليدية، وتحاول زيادة وعيها بمسؤوليتها في المشاركة في العمل السياسي. ووضع استراتيجية وخطة واضحة لوسائل الإعلام تتعلق بالمرأة وقضاياها.
17- القيام بالمزيد من الأبحاث والدراسات التي تتناول مشكلة عدم إقبال المرأة على العمل السياسي والعمل على وضع الحلول المناسبة لها بمنهجية علمية.

المـراجــع

أولًا: المراجع العربية والمؤتمرات:

1- الجهاز المركزي للمعلومات، المرأة والرجل في مملكة البحرين - صورة إحصائية، 2006.

2- المجلس الأعلى للمرأة ومكتبة الأمم المتحدة، نحو التمكين السياسي للمرأة البحرينية، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2007.

3- المجلس الأعلى للمرأة وUNPD، المرأة البحرينية في انتخابات 2006 - الفرص والتحديات، مملكة البحرين، 2009.

4- المجلس الأعلى للمرأة، المرأة البحرينية في أرقام 2013، مملكة البحرين، 2013.

5- المجلس الأعلى للمرأة، الكتيب التوثيقي لأعمال المجلس الأعلى للمرأة، مملكة البحرين، 2011.

6- المجلس الأعلى للمرأة، المجلس الأعلى للمرأة وعشر سنوات من التحدي والطموح 2001-2011، الطبعة الثانية، مملكة البحرين، 2011.

7- المجلس الأعلى للمرأة، المرأة البحرينية في أرقام، ط2، 2015.

8- بارة سمير، التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة: دراسة ميدانية لاتجاهات طالبات كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة ورقلة، حول مشاركة المرأة بعد تطبيق نظام الكوتا، دفاتر السياسة والقانون، العدد الثالث عشر، 2015.

9- رباب العريض، استعراض وتقييم تمكين المرأة في مملكة البحرين، أوراق عمل مؤتمر المجتمع المدني وتمكين المرأة العربية 14-15 فبراير 2006، مركز معلومات المرأة والطفل، 2006.

10- سمير عبدالرحمن الشميري، المرأة والانتخابات البرلمانية، مركز دراسات الوحدة العربية: المرأة العربية في المواجهة النضالية والعامة، سلسلة كتب المستقبل العربي 53، 2006.

11- سهام النجار، تعزيز دور الأحزاب والنقابات في النهوض بالمشاركة السياسية والعامة للنساء، ديسمبر 2014.
12- عادل عبدالغفار، الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة، رؤية تحليلية واستشرافية، مركز معلومات المرأة والطفل، مملكة البحرين،2006.
13- عمر الحسن، مملكة البحرين 2008-2010 بعد عقد من تولي الملك حمد"، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2010.
14- عمر الحسن، مملكة البحرين 2007-2008 وبناء الدولة العصرية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2008.
15- عمر الحسن وآخرون، مملكة البحرين 2006-2007 - عرض وتقييم لأحداث عام مضى ورؤية مستقبلية، القاهرة، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، فبراير 2007.
16- عمر الحسن، المرأة البحرينية قفزة جديدة في طريق التمكين 2010-2011، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2011.
17- محمد منصور وآخرون، المشاركة الاجتماعية والعمل التطوعي، كلية الآداب علم الاجتماع، جامعة عين شمس، القاهرة.
18- معهد البحرين للتنمية السياسية.
19-مركز البحرين للدراسات والبحوث، تجربة المرأة البحرينية في الانتخابات البلدية والنيابية اتجاهات المجتمع المدني، مملكة البحرين، 2004.
20- مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، المرأة البحرينية قفزة جديدة في طريق التمكين2010-2011، مملكة البحرين، 2011.
21- مريم بنت حسن آل خليفة، المشاركة السياسية للمرأة من وجهة نظر المثقفين بالمجتمع — دراسة تحليلية مقارنة، مملكة البحرين، 2006.
22- منير شفيق، الصحوة الإسلامية، رؤية نقدية من الداخل، الناشر للطباعة والتوزيع والإعلام، بيروت 1990.

23- لولوة العوضي، تجربة مملكة البحرين في المشاركة السياسية للمرأة، ورقة مقدمة في مؤتمر "المرأة العربية والمشاركة السياسية: الحاضر والمستقبل" نظمتها المنظمة المرأة العربية بالتعاون مع جمعية نهوض وتنمية المرأة المصرية، القاهرة، 2004.
24- نيفين مسعد، المشاركة السياسية للمرأة - عالميًّا وعربيًّا، معهد البحرين للتنمية السياسية، ط1 2013.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1- Cavalcanti, T.andJ. Tavares (2009), The Ouput cost of Gender Discrimination: A Model-Based Macroeconomic Estimate, Center for Economic Policy Research Discussion papers No.6477.

2- UNDP: "Human Development Report "OXFORD University Press, n, y, 1993.

3- UNDP: "Human Development Report "Deeping Democracy In A fragment World"1995.

الملاحق

استبيان
المشاركة السياسية للمرأة البحرينية- المعوقات ودور الدولة في مواجهتها

دكتورة موزة عيسى الدوي
أستاذ مساعد علم الاجتماع
قسم العلوم الاجتماعية
كليه الآداب - جامعة البحرين

البيانات الواردة للاستخدم في أغراض البحث العلمي فقط
2018

أولًا: البيانات الأساسية:

1. السن

1- أقل من 20 ( )
2- 20 - 25 ( )
3- 25 - 30 ( )
4- 30 - 35 ( )
5- 35 - 40 ( )
6- 40- فأكثر ( )

2. محل الإقامة:

1- قرية ( )
2- مدينة ( )

3. المستوى التعليمي

1- أمية ( )
2- تقرأ وتكتب ( )
3- الشهادة الابتدائية ( )
4- تعليم متوسط ( )
5- تعليم جامعي ( )
6- تعليم فوق جامعي ( )

4.الحالة الاجتماعية:

1- لم يسبق لها الزواج ( )
2- متزوجة ( )
3- مطلقة ( )
4- أرملة ( )

5. المهنة:

1- ربة منزل ( )
2- موظفة في القطاع الحكومي( )
3- موظفة في القطاع الخاص ( )
4- أعمال حرة ( )
5- متقاعدة ( )
6- أخرى (تذكر):.....

6. عدد الأبناء:

1. لا يوجد ( )
2. 2-1 ( )
3. 4-2 ( )
4. 6-4 ( )
5. 6 فأكثر ( )

7. المستوى التعليمي للأبناء:

1- أمي ( )
2- يقرأ ويكتب ( )
3- ابتدائي ( )
4- إعدادي ( )
5- ثانوي ( )
6- جامعي ( )
7- فوق الجامعي ( )

8. إجمالي الدخل الشهري للأسرة:

1- أقل من 300 ( )
2- 300 - 600 ( )
3- 600 - 900 ( )

4 - 900 - 1200 ( )

5- 1200 فأكثر ( )

9. طبيعة ونمط الأسرة:

1- أسرة ممتدة ( )

2- أسرة نووية ( )

10. طبيعة السكن

1- مستقل ( )

2- مشترك ( )

3- ملك ( )

4- إيجار ( )

5- حكومي ( )

ثانيًا: أسئلة الاستبيان:

11. هل تشاركين في عملية التصويت في الانتخابات؟

1- نعم ( )

2- لا ( )

في حالة الإجابة بلا يرجى الإجابة عن السؤال 12.

12- لماذا لا تشاركين في عملية التصويت في الانتخابات؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

1- لأنه لا فائدة من صوتي ( )

2- المرشح لا يقدم أية خدمات ( )

3- الانتخابات عملية شكلية ( )

4- المرشحون مفروضون علينا ( )

5- عدم الإحساس بمسؤولية تجاه المجتمع ( )

6- لأنه مجلس معين وليس منتخبًا ( )

7- الترشيح يكون طائفيًا ( )

8- الموروث الثقافي ( )

9- أخرى (تذكر):.....

13. من وجهه نظرك: هل تتمتع المرأة البحرينية بحقوقها السياسية؟

1- نعم ( )

2- لا ( )

في حالة الإجابة بلا يرجى الإجابة عن السؤال (14)

14. لماذا لا تتمتع المرأة البحرينية بحقوقها السياسية؟ يمكن اختيار أكثر من إجابة

1-قيم المجتمع لا تسمح بذلك ( )
2- سيطرة الرجال ( )
3- القوانين متحيزة للرجل ( )
4- ضعف المرأة ذاتها ( )
5- لا تزال الأمور شكلية ( )
6- القرارات تحتاج إلى تفعيل ووضعها على أرض الواقع ( )
7- أخرى (تذكر):.....

15. ما هي مجالات المشاركة السياسية للمرأة من وجهه نظرك؟

1- تقلد منصب سياسي ( )
2- المشاركة في اتخاذ القرار ( )
3- الترشيح في الانتخابات ( )
4- الاهتمام بالسياسة ( )
5- أخرى (تذكر):.....

16. هل توافقين على دخول المرأة في المجالس النيابية والبلدية؟

1- نعم ( )
2- لا ( )

في حالة الإجابة بنعم يرجى الإجابة عن السؤال (17)

17. لماذا توافقين على دخول المرأة في المجالس النيابية والبلدية؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

1- لإثبات حقوقها في المجتمع ( )
2- لأنها ليست قاصرة على الرجال فقط ( )

3- لممارسة حقوقها السياسية ( )
4- لأنها تمثل نصف المجتمع ( )
5- أخرى (تذكر):.....

18. هل أنت عضو في المجلس النيابي؟

1- نعم ( )
2- لا ( )

19. ما هي معوقات مشاركة المرأة في المجالس النيابية:

العبارة	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق إطلاقا (1)
• العضوية قاصرة على الرجال فقط.					
• الانضمام إلى المجلس يحتاج إلى إمكانات ومصروفات.					
• الانضمام إلى المجلس يحتاج إلى دعم من الجمعيات السياسية.					
• لأنني غير متعلمة (ضعف التعليم بشكل عام لدى المرأة).					
• نظرة المجتمع إلى المرأة					
• القيم والعادات والتقاليد					
• أخرى (تذكر):.....					

20. هل تعد مشاركة المرأة ذات تأثير في المجتمع البحريني:

نعم ( )

لا ( )

إذا كانت الإجابة بنعم يرجى الإجابة عن السؤال (21)

21. ما أبرز ملامح تأثير مشاركة المرأة في المجتمع؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

1- اتساع مجالات الأنشطة التي تشارك فيها المرأة في مجال العمل ( )

2- تزايد حجم الخدمات التي تقدمها المرأة على مستوى المجتمع ( )

3- أخرى (تذكر):.....

22-هل هناك تأثير لمشاركة المرأة في المجال السياسي على وضع الخطط والبرامج والسياسات المرتبطة بقضايا المرأة ومشاركتها؟

نعم ( )

لا ( )

23-هل هناك علاقة بين مشكلات المرأة بشكل عام وعزوفها عن المشاركة السياسية؟

نعم ( )

لا ( )

24-هل هناك علاقة بين التنشئة الاجتماعية والأسرية للمرأة ومشاركتها في المجالات المختلفة؟

نعم ( )

لا ( )

25-هل يلعب التعليم والنظام التعليمي دورًا في تفعيل المشاركة الاجتماعية للمرأة البحرينية في المجالات المختلفة؟

نعم ( )

لا ( )

26-هل للدولة دور في دعم مشاركة المرأة البحرينية؟

نعم ( )

لا ( )

إذا كانت الإجابة بنعم يرجى الإجابة عن السؤال (27)

27. ما هو دور الدولة وآلياتها في دعم مشاركة المرأة؟

العبارة	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق إطلاقًا (1)
• دعم الدولة وتشجيعها لمشاركة المرأة في جميع المجالات					
• حرص بعض الشخصيات النسائية العامة في المجتمع على المشاركة					
• سن تشريعات وقوانين مدعمة لمشاركة المرأة					
• رعاية الدولة للأنشطة والعمل التطوعي					
• توفير الدولة للخدمات الداعمة للمرأة					
• تكريم المؤسسات التي تهتم بإدماج احتياجات المرأة					
• فتح جمعيات سياسية للمرأة تقوم على التوعية والإرشاد السياسي وتوجيه المرأة					
• أخرى (تذكر):.....					

28 -ما هي أهم معوقات المشاركة السياسية للمرأة البحرينية بصفة عامة؟

العبارة	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق إطلاقًا (1)
• النظام الأبوى القائم على التمييز					
• سيادة القيم الذكورية في الأسرة والمجتمع					
• نظرة المرأة السلبية إلى ذاتها					
• الخطاب الإعلامى غير المساند لمشاركة المرأة					
• الموروثات الاجتماعية والدينية التي تذهب إلى عدم أهلية المرأة للعمل السياسي					
• الجهل بالقوانين والتشريعات					
• التفسيرات الدينية الخاطئة التي تكرس التمييز					
• غياب الثقة بين النساء أنفسهن					
• الفقر والبطالة المنتشرة بين النساء					
• عدم التفرغ التام لالتحاقها بالعمل السياسي					
• عدم وجود جمعيات داعمة					
• أخرى (تذكر):.....					

29. ما هي آليات تعزيز مشاركة المرأة السياسية وتمكينها؟

العبارة	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق إطلاقًا (1)
• عدم التمييز بجميع صوره					
• تأكيد قيم المساواة وعدم التميز في الأسرة					
• توعية المرأة بذاتها					
• تنقية الخطاب الإعلامي من الصور السلبية عن المرأة					
• تنقية الخطاب الديني من جميع صور التمييز ضد المرأة					
• سن القوانين والتشريعات التي تعمل على دمج احتياجات المرأة التنموية					
• زيادة الثقافة السياسية من خلال جمعيات سياسية خاصة					
• دعم المرأة للمشاركة في جميع المجالات					
• أخرى (تذكر):.....					

bipd.org

آخر إصداراتنا

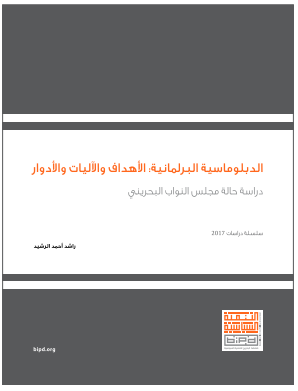

التعريف بالكاتبة:

هي موزة عيسى الدوي، أستاذ مساعد - علم الاجتماع - جامعة البحرين، حصلت على الدكتوراه من جامعة عين شمس عام 2013. وهي تشغل العديد من المناصب الاجتماعية فهي عضو مجلس أمناء مركز المعلومات المرأة والطفل، وعضوة في العديد من اللجان العلمية بجامعة البحرين، حاصلة على شهادة تقدير من صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان رئيس الوزراء الموقر في عيد العلم عام 2007م، وشاركت في العديد من المؤتمرات المحلية والعربية والإقليمية، لها العديد من الأبحاث والمقالات المنشورة في العديد من المؤسسات والمجلات العلمية، بالإضافة إلى بعض المقالات في صحيفة الوطن البحرينية.

bipd.org

@bipdbh

2018-9